جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

قسم :علوم المالية والمحاسبة

التخصص: ماليةالمؤسسة

بعنوان:

دورأجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة وكالتي ANSEJ و ANDIللفترة (2013-2017)

من إعداد الطالبتين:

خديجة دزايت–سكينة أبا يحي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:19 جوان 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
دوار إبراهيم	أستاذ بجامعة غرداية	رئيسا
بن نوي مصطفى	أستاذ بجامعة غرداية	مقررا ومشرفا
بهاز جيلالي	أستاذ بجامعة غرداية	مناقشا
سلماني عادل	أستاذ بجامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

قسم :علوم المالية والمحاسبة

التخصص: ماليةالمؤسسة

بعنوان:

دورأجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة وكالتي ANSEJ و ANDIللفترة (2013-2017)

من إعداد الطالبتين:

خديجة دزايت–سكينة أبا يحي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:19 جوان 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
دوار إبراهيم	أستاذ بجامعة غرداية	رئيسا
بن نوي مصطفى	أستاذ بجامعة غرداية	مقررا ومشرفا
بهاز جيلالي	أستاذ بجامعة غرداية	مناقشا
سلماني عادل	أستاذ بجامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح

قال تعالى:"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

على ضوء هده الآية أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من أنتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

الى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخواني:عبد المولى، أحمد

والى كل صديقاتي

خديجة

PTyTb™
www.limenoxa.com

الإهداء

الحمد لله الذي أروع بني آدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل

وسيلته الكفاح وغايته النجاح

قال تعالى:"وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

على ضوء هده الآيةالكريمة أهدي ثمرة جهدي إلى من كلله الله بالهبة الوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من أشعل مصباح عقلي و أطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد من أنتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة حفظها الله و رعاها

إلى من تقاسمت معهم أجواء المحبة الاسرية إخوتي: رابح , يوسف , حسين وأخواتي : فاطمة , صباح , عيدة , أم السعد , كلثوم , ليلى ,إلى أمل اليوم و ابتسامة الغد أبناء إخوتي : محمد الساسي , عبد الهادي , آية , عماد , أحمد , عبد البديع , عبد النور ,عبد الرؤوف

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد خاصة : بلعراقب عائشة , بوشمال فريدة , عمر هاجر , باشة فاطمة الزهراء

إلى كل صديقاتي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

سكينة

شكر و عرفان

الحمد والثناء والشكر لله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقنا

لإنجاز هذا العمل

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا أن نتوجه بجزيل الشكر والامتنان

للأستاذ بن النوي مصطفى

لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة وللجهد الكبير

والوقت الثمين الذي بذله من خلال توجيهاته ومتابعته لنا

من بداية هذه الرسالة وحتى إكمالها وخروجها إلى النور

فجزاه الله كل خير وجعله في ميزان حسناته

و لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى عمال الوكالة الوطنية

لدعم تشغيل الشباب وعمال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

و كل ما ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

ملخص الدراسة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة فيتوفير فرص عمل جديدة و خلق الثروة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والعمالة وما تحققه من تعظيم في القيمة المضافة، كل ذلك الى جانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطةالاقتصادية والاجتماعية.

من خلال هذا البحث تّم التّطرق إلى أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة وكالتي ANSEJ وANDI،وتقييم حصيلة نشاطاتها خلال السنوات الأخيرة من حيث النقائص واقتراح جملة من الحلول، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة كل من وكالتي ANSEJ و ANDI التي تسعى إلى توفير الّدعم لها والمساعدة في توفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها في هذا المجال.

وبالاستناد إلى الأسس النظرية والأبحاث العلمية حول حصيلة الّدعم المالي المقّدم من قبل أجهزة الّدعم والتّمويل، فإّنه يمكن القول بأن هذه الأخيرة أداة ذات فعالية في توفير مصادر تمويلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه المؤسسات على الّرغم من الاهتمام المتزايد بهاوالّدعم المالي الذي تتلقاه.

الكلمات المفتاحية :مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل، أجهزة الدعم والتمويل.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle important dans le développement économique de tout pays en contribuant à la création de nouveaux emplois, à la création de richesses et à l'augmentation croissante du volume des investissements et de l'emploi et à leur valeur ajoutée. En réalisant des activités économiques et sociales.

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle important dans le développement économique de tout pays en contribuant à la création de nouveaux emplois, à la création de richesses et à l'augmentation croissante du volume des investissements et de l'emploi et à leur valeur ajoutée. En réalisant des activités économiques et sociales.

Cette étude examine les mécanismes de soutien aux petites et moyennes entreprises, en particulier l'ANSEJ et l'ANDI, et évalue les résultats de leurs activités ces dernières années en termes de carences et propose une gamme de solutions. Les agences de l'ANSEJ et de l'ANDI cherchent à apporter un soutien et une assistance pour répondre à leurs besoins financiers et minimiser les problèmes auxquels elles sont confrontées dans ce domaine.

Sur la base des fondements théoriques et de la recherche scientifique sur les résultats du soutien financier apporté par les organismes de soutien et de financement, on peut dire que ce dernier est un outil efficace pour fournir des sources de financement aux propriétaires de petites et moyennes entreprises. Avantages financiers que vous recevez

Mots-clés: Petites et moyennesentreprises‹ finances‹organismes de soutien et de financement.

الفهرس

فهرسالمحتويات

الموضـــــــوع الصفحـــة

الإهـــــــــداء:.....I
الشكـــــــــــر:.....III
الملخص:.....IV
قائمة المحتويات :.....V
قائمة الجـــداول:.....VII
قائمة الأشـــكال:.....VIII
قائمة الملاحـــق:.....IX
مقدمـــــــــة:.....أ
الفصل الأول : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأجهزة الداعمة 02
المبحث الأول : الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03
المطلب الأول :تعريف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....03
الفرع الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 03
الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 05
المطلب الثاني :خصائص و أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 06
الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 06
الفرع الثاني : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07
المطلب الثالث :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10
المطلب الرابع : الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 14
الفرع الأول : الأجهزة الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....14
الفرع الثاني :صناديق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....15
الفرع الثالث :وكالات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 20
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....22
المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية.....22
المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية 24
المطلب الثالث : أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.....25

الفصل الثاني :دراسة حالة : وكالتيANSJEو ANDI فرع غرداية.....30
المبحث الأول :عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة 31
المطلب الأول : منهجية الدراسة 31
الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة.....31
الفرع الثاني : طبيعة و متغيرات الدراسة 53
المطلب الثاني : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة 54
الفرع الأول : المصادر الثانوية 54
الفرع الثاني : المصادر الأولية 54
المبحث الثاني : مناقشة و تفسير النتائج المتوصل إليها..... 55
المطلب الأول : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة (2013 – 2017).....55
المطلب الثاني : حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة (2013 – 2017).....62
المطلب الثالث: مقارنة بينوكالتيANSEJوANDI.....67
الفرع الأول : مقارنة بين الوكالتين من خلال طريقة الدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 67
الفرع الثاني : مقارنة بين حصيلة نتائج الوكالتين 68
خاتمـــــــــــة:.....72
المراجـــــــــع:.....76
الملاحـــــــق:.....81

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
1-2	الهيكل التمويلي الثلاثي بالنسبة المستوى الأول	37
2-2	الهيكل التمويلي الثلاثي بالنسبة المستوى الثاني	37
3-2	الهيكل التمويلي الثنائي بالنسبة المستوى الأول	38
4-2	الهيكل التمويلي الثنائي بالنسبة المستوى الثاني	38
5-2	النشاطات ذات الأولوية للإستفادة من الإعانات المالية	39
6-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ للفترة ما بين (2013-2017)	55
7-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب صيغ التمويل	56
8-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب النشاطات	57
9-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ وعدد مناصب الشغل	59
10-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب مراحل الإستثمار	60
11-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ و عدد مناصب الشغل حسب السنوات	61
12-2	حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI للفترة مابين (2013-2017)	62
13-2	حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDIحسب النشاطات	63
14-2	حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI و عدد مناصب الشغل	64
15-2	حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب نوع الإستثمار	65
16-2	حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب مراحل الإستثمار	66
17-2	حصيلة نتائج الوكالتين حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مبدأ و أساس رأس المال المخاطر	13
1-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	33
2-2	مراحل عملية المرافقة في مرحلة بداية المشروع	41
3-2	مراحل المرافقة أثناء فترة التوسعة	43
4-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	47
5-2	حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJ للفترة مابين (2013-2017)	55
6-2	عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب صيغ التمويل	56
7-2	عدد المؤسسات الممولة من طرف ANSEJ حسب النشاطات	58
8-2	عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ و عدد مناصب الشغل المستحدثة	59
9-2	عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب مراحل الإستثمار	60
10-2	عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ وعدد مناصب الشغل المستحدثة	61
11-2	عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI للفترة مابين (2013-2017)	62
12-2	عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب النشاطات	64
13-2	عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI وعدد مناصب الشغل المستحدثة	65
14-2	عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب نوع الإستثمار	66
15-2	عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب مراحل الإستثمار	67

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	إنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثنائي)
2	إنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي)
3	دليل إنشاء مؤسسة مصغر ة
4	إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الفترة 2013-2017
5	إحصائيات الوكالة الوطنيةلتطوير الاستثمار سنة 2013
6	احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2014
7	احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2015
8	احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2016
9	احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2017

قائمة الإختصارات

المختصر	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
PME	Petites et moyennes entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	Fonds de garantie des prêts aux PME	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CGCI-PME	Caisse de Garanties de Crédit d'Investissement de Petites et Moyennes Entreprises.	صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CNAC	Caisse nationale d'assurance-chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANSEJ	Agence nationale pour le soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence nationale pour la gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	Agence nationale pour le développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
MIPMEPI	Ministère de l'Industrie des Petites et Moyennes Entreprises et de la Promotion de l'Investissement.	وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار

مقدمة

مقدمة:

في ظل التغيرات العديدة و المختلفة التي تمر بها الدول و الانفتاح المالي و الإقتصادي الذي تشهده في الوقت الحالي حيث أصبح من الضروري على هذه الأخيرة أن تنتهج خطط و إستراتيجيات وخاصة منها النامية للنهوض بإقتصادياتها ومواكبة هذه التطورات و تحقيق النمو اللازم الذي يدفعها نحو التطور واللحاق بركب دول العالم المتقدم، ومن بين هذه الإستراتيجيات وخطط التنمية التي سعت معظم الدول حاليا لإنتهاجها بهدف تحقيق التنمية هي فكرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتدعيم وجودها واستمرارها نظرا لما تحتويه هذه الأخيرة من خصائص إيجابية تساهم من خلالها في تحقيق العديد من المزايا الإقتصاديةوالإجتماعية ، من وفرات في الحجم و استخدامها لتكنولوجيات غير عالية تتماشى مع الإمكانيات التكنولوجية التي تمتلكها بالإضافة لقلة تكلفة تمويلها ، و كل هذه الخصائص تجعل من هذه المؤسسات الملجأ والخيار الوحيد المتوفر أمام الدول النامية كأفضل حل لزيادة إنتاجها ، وتحقيق إكتفائها الذاتي في مختلف الميادين نظرا لتوافق متطلباتها مع ماتستطيع توفيره لها لذلك فإننا نجدها تدعمها في مختلف الوسائل وتتبناها في خططها التنموية كأساس وأداة مهمة لتحسين أوضاعها الإقتصادية .

وقد أعطت الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إهتماما واسعا كغيرها من الدول ، من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة و المساعدة لآداء دورها على أحسن وجه ، فقد عرفت المؤسسات الجزائرية منذ الإستقلال حركة من التعديلات القانونية و التشريعية و المتعلقة بالإستثمارات المحلية والأجنبية ، وقد حاولت مختلف البرامج الحكومية منذ بداية الإصلاحات الإقتصاديةالإهتمام بهذا القطاع ، و كان تطور هذه المؤسسات يتحقق بفضل الإستثمارات التي ينجزها الخواص و التي تسير وفقا للإجراءات التي وضعتها الحكومة ، و مع مطلع الثمانينات توالت السياسات الإصلاحية للمؤسسات الجزائرية إنطلاقا من إعادة الهيكلة ثم خوصصة المؤسسات العمومية و تشجيع الإستثمارات و توفير المناخ الملائم و العمل على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة خاصة بها ، و إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017 بعد عدة محاولات و كان هذا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تجسدت السياسة التدعيمية لهذه المؤسسة على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والبرامج التي أخذت على عاتقها الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من الجوانب.

استنادا إلى ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و تندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هو دور أجهزة الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ؟
- ما هي أشكال الدعم التي يحصل عليه أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ما الهدف من إنشاء هيئات الدعم الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

الفرضيات :

- تمكنت هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دعم الكثير من المشاريع الإستثمارية وحل المشاكل التي تواجهها في الجانب التمويلي والبطالة ، والدليل على ذلك الزيادة السنوية في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- هناك مجالات متعددة للدعم الذي تقدمه الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل تنمية هذا القطاع ، منها ماهو مختص بالتمويل أو الدعم في جانب التسيير والإدارة ؛
- تسعى الهيئات الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ترقيتها و تطويرها من أجل تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية؛

- **مبررات إختيار الموضوع :**

- الرغبة في التعمق في دراسة موضوع هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؛
- كثرة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد و خاصة في الآونة الأخيرة .

- **أهداف الدراسة و أهميتها :**

تهدف هذه الدراسة إلى

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و احتياجاتها في تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- تسليط الضوء على الهيئات و الهياكل التي قامت بها الدولة لإنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم حصيلة الدعم و التمويل التي تحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل هيئات الدعم من سنة 2013 إلى 2017 بغرداية .

أما أهمية الدراسة فتتجلى في اعتبار هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته لما يتميز به من خصائص وسمات تميزه عن المؤسسات كبيرة الحجم بالإضافة إلى الإهتمامات التي يحظى بها قطاع المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم من خلال زيادة إقبال المستثمرين على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

- حدود الدراسة :

ترتكز حدود هذه الدراسة على تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإضافة إلى إبراز دور الهيئات الداعمة في إنجاح هذا القطاع وذلك بتسليط الضوء على إحصائيات وطنية بشكل عام و إحصائيات و كالتي دعم و تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بغرداية بشكل خاص، أما الجانب الزمني فقد تم حصر حدود الدراسة في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية نهاية 2017 .

- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

للإحاطة الشاملة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة عن التساؤل الرئيسي و الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم الإعتماد بشكل كبير على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من خلال دراسة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة و المنهج المقارن في الجانب التطبيقي و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال عرض بعض إحصائيات وكالتي ANSEJ و ANDI و المقارنة بينهما و التعليق على النتائج.

- مرجعية الدراسة :

استخدمنا في هذه الدراسة عدة مراجع متمثلة في الكتب ، المقالات و الملتقيات و المجلات العلمية، بالإضافة إلى المذكرات الجامعية و مواقع الإنترنت من أجل الحصول على المعلومات وكذلك المقابلة الميدانية.

- صعوبات البحث :

أكثر الصعوبات التي واجهتنا من أجل إتمام هذه الدراسة كانت في الجانب التطبيقي و ذلك من خلال صعوبة الإتصال بالوكالات و موافقة المسؤولين على تقديم الإحصائيات اللازمة لإتمام الدراسة .

- هيكل البحث :

من أجل دراسة موضوع البحث و محاولة الإحاطة بمختلف جوانبه ارتأينا تقسيم دراستنا إلى فصلين حاولنا فيهما الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للتساؤلات المطروحة . فقد تم تقسيم هذين الفصلين كمايلي :

- **الفصل الأول :**

والذي جاء بعنوان الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة ، حيث تطرقنا من خلاله إلى مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تم عرض تعريف و أهمية و مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى عرض تعاريف للهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان هذا في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استعراض الدراسات السابقة و التي كان لها السبق في معالجة الدراسة ، و إبراز أوجه الشبه و الإختلاف بينها و بين الدراسة الحالية

- **الفصل الثاني :**

جاء بعنوان دراسة حالة لوكالتي ANSEJ و ANDI فرع غارداية قسم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستخدمة ، أما المبحث الثاني عرض و مناقشة نتائج الدراسة.

وفي الأخير خاتمة حاولنا من خلالها إختبار الفرضيات و تقديم نتائج هذه الدراسة .

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الداعمة

تمهيد:

منذ تسعينات القرن الماضي والإقتصاد الجزائري يعرف عدة إصلاحات هدفها الأساسي تجاوز الوضعية الإقتصادية الصعبة ، والتي إنعكست على مجمل النواحي و على رأسها الجوانب الإجتماعية ، لذا ومن بين أهم القطاعات التي يجب التركيز عليها للمساهمة في الإستراتيجية التنموية نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خصوصا أن التجارب الدولية أظهرت أنه يمكنه أن يشكل الحلقة الأهم في الوصول إلى العديد من النتائج الإيجابية لذا قامت السلطات بدعمه والعمل على توفير متطلباته .

والمتتبع لهذه السيرورة يجد أن السلطات أوجدت العديد من الهيئات و المؤسسات الدعمة ومن أهمها ما يخدم الجوانب المالية بإعتبارها أهم المعوقات للعديد من القطاعات وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس الأول .

لذا ستقتصر الدراسة على معرفة تحليل الهيئات و المؤسسات المالية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الفصل الأول إلىمبحثين :

- **المبحث الأول:الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات الداعمة**
- **المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية**

المبحث الأول:الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الداعمة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحديد تلك الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الحجم ، ترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المعنية بهذا القطاع الى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها و ترقيتها، وكذا الفارق الشاسع في عملية التحديد بين بلد و آخر أو منطقة جغرافية وأخرى و حتى بين نوع الصناعات، فمنها من يحتاج الى تكنولوجيا عالية ومنها من يستخدم طرق تقليدية .

المطلب الأول: تعريف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أصبح اليوم الدافع في توفير الإحصاءات و إعداد سياسة إقتصادية خاصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي وجود تعريف ، إلا أن تحديده يتوقف على معايير متنوعة في الأحجام والأشكال إضافة إلى وجودها في كل الفروع الإقتصادية،وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهميتها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نتطرق في هذا الفرع إلى ذكر بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف على حسب الدول وحسب الهيئات نذكر منها :

– **تعريف البنك الدولي** : يعتمد البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار العمالة و رقم الأعمال والحصيلة السنوية ، حيث يعرف المؤسسة الصغيرة على أنها المؤسسة التي يعمل بها أقل من 50 عاملاًورقم أعمالها ومجموع ميزانيتها السنوية 03 مليون دولار في حين أن المؤسسة المتوسطةلايتجاوز عدد عمالها 300 عاملاً و رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية 15 مليون دولار.[1]

– **تعريف فرنسا:**[2]المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 1 إلى 100 عامل و في بعض الأحيان يصل عدد العمال في هذه المؤسسات إلى 400 عامل تسير بواسطة

[1]– عبد الباقي روابح ، العابد لزهر، تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الإتحاد الأوروبي ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي بعنوان ، الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، يومي 18 و19 ماي 2011 ، جامعة،البليدة ، صص 03 ، 04 .

[2]- J-Lochord& D-gilbert, créer, rependreune petite entreprise, les éditionsorganisation, France, 1997, p 22 .

فريق محدد ، أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك .

– **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** :عرفها المشرع الجزائري حسب ما جاء في المادة 05 من القانون التوجيهي لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي :

–**تعرف** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أوالخدمات:[1]

– تشغل من واحد (1) إلى مائتين و خمسين (250) شخصا؛

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) مليار دينار جزائري ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (1) مليار دينار جزائري؛

– تستوفي معيار الإستقلالية .

حسب المواد 08–09– 10من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة على التوالي :[2]

–**المؤسسة المتوسطة** : هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص و رقم أعمالها السنوي يكون ما بين 400 مليون دج و 4 ملايير دج و مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دج و 01 مليار دج.

– **المؤسسة الصغيرة** :هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دج و مجموع حصيلتها السنوية أقل من 200 مليون دج.

– **المؤسسة المصغرة** :هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09أشخاص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون دج و مجموع حصيلتها السنوية أقل من 20 مليون دج.

ويلاحظ أنه ركز في تعريفه على ثلاثة معايير لتمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي معيار العمالة و المعيار المالي بالإضافة إلى معيار الإستقلالية و في هذا الإطار قام بالفصل في تحديد حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بناء على معيار عدد العمال و قيمة الأصول في الميزانية و المعروضة في الجدول الآتي:

[1]– الجريدة الرسمية ، المادة 5 من القانون 02/17 المؤرخ في : 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة ،وزارة الصناعة والمناجم ،العدد 02 المؤرخة في 2017/01/11 ص 5.

[2]– المواد 08 ، 09 ، 10 ،من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص 6 .

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري .

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الميزانية السنوية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى250	مابين400 مليون دج إلى4ملاييردج	مابين200مليون دج ومليادرج

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواد 08 ، 09 ، 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مرجع سابق، ص 06.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنها تلك المؤسسات التي تتميز بقلة عدد عمالها، صغر حجم رأس مالها انخفاض طاقتها الإنتاجية ومحدودية أسواقها و التي في الغالب تكون محلية بالإضافة الى الجمع فيها بين الإدارة والملكية و اعتمادها بشكل كبير على المصادر الذاتية و المحلية للتمويل.

الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اهتمت الكثير من دول العالم بإقامة و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعد المجال الأساسي و المهم لاستيعاب منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعا من التشابك المتبادل بين النوعين، وانطلاقا من الدور المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية حيث تكمن هذه الأهمية في النقاط التالية: [1]

- توفر المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة كإنتاج معوض و إحلال محل الواردات ؛

- قريبة من المستهلك و تلبي رغباته بما تمتاز به من صغر حجمها و قدرتها على المرونة و التكيف مع مختلف النشاطات و الأوضاع ؛

- قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية للمؤسسات الإقتصادية الكبيرة و العملاقة بل الإقتصاد والمجتمع ككل؛

- المساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبيرة ، خاصة بالمواد الأولية ؛[2]

[1]- محمد راتوال ،وهيبة بن داودية ، بعض التجارب الدولية في عدم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 17 و18 أفريل 2006 ، ص 173 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009 ، ص 46.

– تعمل على إمتصاص اليد العاملة العاطلة و رفع مستوى المعيشة و بالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرارالإجتماعي و السياسي ؛[1]

– كما تنجح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المحدودة والمتخصصة التي لاتهتم المؤسسات الكبيرة بالتعامل معها ؛[2]

– المرونة و قابلية التكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية ، و بشكل خاص في فترات الركود الإقتصادي و تساعد على إحداث تنمية إقتصادية و إجتماعية .[3]

المطلب الثاني : خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص تؤهلها لأن تؤدي دور هاما في عملية التنمية والتي يمكن إختصارهافيمايلي :

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى وإن اختلفتالآراء حول المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات،إلا أنه ثمة اتفاق حول أشكالها و خصائصها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، ومن أهم الخصائص مايلي :

1- **سهولة الإنشاء و التأسيس** :نظرا لضآلة رؤوس الأموال المستثمرة فيها بالنظر لبساطة حجم أصولها جعلها تعتمد في أغلب الحالات على التمويل الذاتي المتأتي من المدخرات في أغلبه، إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها .[4]

2-سهولة الإدارة و التسيير:تتميز بسهولة التسيير بالنظر لبساطة هيكلها التنظيمي واساليب الإدارة غير المعقدة واللوائح الصريحة لتسيير العمل ،وكل ذلك يرجع لكون الإدارة تتجسد في شخصية مالكها؛[5]

3-الجمع بين الإدارة والملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإدارة بسيطة تتجسد بمالكها، الذي يشرف على مهمة تسيير المؤسسة، و هنا يختفي الصراع بين الإدارة و التسيير، و هذا ما يرفع من دقة الأداء و الفعالية؛[6]

---

[1]– ميلود تومي ، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 17 و18 أفريل 2006 ، ص 966 .

[2]– عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 43.

[3]– عبد السلام عبد الغفور و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2001 ، ص 10.

[4]– هيا جميل بشارات ، التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار النفائس ، الأردن ،2008 ،ص 31.

[5]– جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز ، دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية ، ملتقى وطني حول ،إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017 ، ص 3.

[6]– نسيمة سابق ، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)،أطروحة دكتوراه LMD ، تخصص إقتصاد مالي ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2016/2015 ،ص 20.

4-المرونة الكبيرة :نظرا لصغر حجمها مما أكسبها قدرة عاليةللتكيف مع المحيط الخارجي؛

5-صغر حجمها:مما يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصاديةالمحلية ، الوطنية والدولية وذلك في ظل التغيرات القائمة؛

6-صغر رأس مالها : إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يساعدها على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، الوطنية و الدولية، و ذلك في ظل التغيرات القائمة، كما أن صغر رأس مالها يسهل من عملية التمويل؛

7-الملكية المحلية :عادة ما يكون ملاكها من المجتمع المحلي، حيثيسمح ذلكبتوفير وظائف للسكان المحليين و تشييد الاستثمارات بها؛

8-الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل :نظرا لصغر حجمها من جهة، و من جهة أخرى لعدم وجود الضمانات البنكية الكافية يبقى التمويل الذاتي المصدر الأهم في تمويلها.[1]

الفرع الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من الأشكال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تختلف في أنماط ومجالات أنشطتها الاقتصادية، حجم أعمالها وامكانيتها المادية ولكثرة الاختلاف فيما بينها، فإنها تصنف الى أشكال مختلفة يمكن توضيحها فيما يلي:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني:

إن الشكل القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، وهو الهوية الرسمية التي تمنحها الدولة للمؤسسة عند تكوينها والتي تحدد حقوق وواجبات تلك المؤسسات وتنظم العلاقات مع كافة الأطراف التي تتعامل معها و بالتالي تحكم سير نشاطها، و تنقسم الى:

1-1 المؤسسة الفردية : وهي المؤسسة التي يقوم شخص واحد تتوافر فيه صفات الرأسمالي و المنظم والمدير ، فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها و إتخاذ إجراءات تكوينها ، و هو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها ، و في المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات ، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب عن التشغيل و ممارسة النشاط ، ومسؤولياته غير المحدودة .[2]

[1]- جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 3 ،4 .

[2]- علام سمير ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص99.

2-1 الشركات : تعرف الشركة بأنها المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر و يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة ،[1]وتنقسم الشركات إلى مايلي :

1-2-1 شركات الأشخاص : وهي إمتداد للمؤسسة الفردية و تقع ضمن ما يسمى بشركات الأشخاص وهي عبارة عن إرتباط بين شخصين أو أكثر على أن لا يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع عن 20 شخصا يزاولون أي عمل بالإشتراك ، وإقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة و تضم كل منشركة التضامن و شركة التوصية بالأسهم .

1-2-2 شركات الأموال : وهي الشركات الأكثر تطوراً بين الشركات ذات الملكية الخاصة ، فهي تقوم على تجميع رؤوس أموال ضخمة من عدد كبير من الأشخاص و توظيف الخبرات اللازمة دون تدخل وهيمنة شخصية من قبل المساهمين ، وتضم شركات الأموال كل من شركات المساهمة و شركات ذات المسؤولية المحدودة.[2]

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها :

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها إلى مايلي:

2-1 المؤسسات العائلية :و تعتبر هذه المؤسسات أصغر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل، كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد و مهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان ،وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة .[3]

2-2 المؤسسات الحرفية : تعتبر المؤسسات الحرفية أول نوع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و عمل الأطفال، بالإضافة الى حجم الإنتاج الموجه للسوق، و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري.[4]

3- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس العمل

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات نذكرهما :[5]

---

[1]- عمر صخري ، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 3 ،2003 ، ص27 .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص28.

[3]- ليلى لولاشي،" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2005/2004 ص 5.

[4]- نفس المرجع السابق ، ص 6 .

[5]- برجي شهرزاد ، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 ، ص30-38 .

3-1 المؤسسات غير المصنعة : يجمع هذا النوع من المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي و النظام الحرفي ، و تتميز ببساطة العمل و العمليات الإنتاجية و إستخدام أساليب و تجهيزات تقليدية في العمل والتسيير .

3-2 المؤسسات المصنعة : يجمع هذا الصنف كلاً من المصانع الصغيرة و المتوسطة و المصانع الكبيرة، و يتميز عن صنف المؤسسات الغير مصنعة بتقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية وإستخدام الأساليب الحديثة في التسيير ، و أيضا من حيث طبيعة السلع النتيجة و إتساع أسواقها.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتج إلى الفئات التالية :

4-1 مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية : نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الإستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية و الأحذية ...ألخ.

4-2 مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية : نجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطة و التحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية ، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم.[1]

4-3 مؤسسات إنتاج سلع التجهيز : إّن أهم ما تتميز به صناعة التجهيز عن المؤسسات السابقة احتياجها الى الآلات و التجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج و كثافة رأس مال كبيرة.[2]

5- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الملكية

تصنف المؤسسات وفق معيار طبيعة الملكية إلى مؤسسات عامة ، مؤسسات خاصة و مؤسسات مختلطة إضافة إلى تعاونيات ويتم تعريف كل واحدة منها فيمايلي.

5-1 المؤسسات العامة : يقصد بها ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها و تديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) ،سواء إنفردت في ذلك أو مشاركة فيه غيرها ومن هنا فإن الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات هو تحقيق أكبر ربح ممكن .

5-2 المؤسسات الخاصة : يقصد بها تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الإعتبار على فكرة الملكية الخاصة و هذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة

[1]- عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، ،مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

[2]- إبراهيم خملة ، دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –وكالة بسكرة- والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة بسكرة- ما بين 2010-2016 ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016 ، ص 17 .

أوشركات تضامن ، كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع إستثمارية فردية أو عائلية ، وتهدف أساساً إلى تحقيق الربح .

3-5 المؤسسات المختلطة : تكون ملكية مثل هذه المؤسسات مشتركة بين القطاع العام و القطاع الخاص بنسب متفاوتة ، ولهذا النوع أشكال تقليدية و شكل حديث ينصرف إلى مؤسسات الإقتصاد المختلطة .

4-5 التعاونيات : المؤسسة التعاونية يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية أو مؤسسات إستهلاكية أو مؤسسات سكانية أو حتى لتنظيم إستخدام جهود العمال المنظمين إليها و الدفاع عن مصالحهم.[1]

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل حديثة .

1- مصادر التمويل التقليدية : وتتلخص في مصادر التمويل الذاتي و التمويل من المصادر غير الرسمية والتمويل الرسمي من البنوك .

1-1 التمويل الذاتي : إن تمويل إحتياجات المؤسسة يجب أن يولد و ينشأ من المؤسسة ذاتها وهو ما يعرف بالتمويل الذاتي ، وهو الذي يعرف على أنه قدرة المؤسسة لتمويل نفسها من خلال كل العمليات التي تقوم بها.

- **يعرف التمويل الذاتي:** على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها من خلال نشاطها و هذه العملية لا تتم إلاّ بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران مو ردا داخليا للمؤسسة وهما الاستهلاكات و المؤونات.

ويعرف أيضا بأنه قدرة المؤسسة في استعمال المورد الجديد المتحصل عليه من نشاطه والاحتفاظ به لتمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها، كما ينظر اليه بأنه الفائض الإجمالي للاستغلال المتحصل عليه خلال نشاط المؤسسة وتعتمد عليه إن التمويل الذاتي بإعتباره مورداً هاماً للمؤسسة يتكون من العناصر التالية: الإستهلاكات ، المؤونات ، الإحتياطات ، الأرباح .[2]

التمويل الذاتي = الإهتلاكات + الإحتياطات + المؤونات + الأرباح

[1]– مودع وردة ، أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGAM فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016/2015 ، ص 39.

[2]–مودع وردة، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

تعتبر المصادر الذاتية من المصادر ا لأساسية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وأظهرت عديد من الدراسات الميدانية اعتماد جزء كبير منها على هذا المصدر لتمويل نشاطاتها المختلفة وهيمجموعة من المصادر الخاصّة عبارة أساسا عن المدخرات الشخصية و الأرباح غير الموزعة.[1]

– **الأرباح المحتجزة** : و هو الجزء من الأرباح الصافية غير الموزعة للعمال أو الشركاء و هذا بعد طرح الإهتلاكاتوالمؤوناتوالإحتياطات القانونية ، فالإدارة و المساهمين يفضلون حجز جزء من الأرباح لإعادة إستماره في الشركة و توزيع عائد مناسب على الأموال التي يستثمرها حملة الأسهم.[2]

– **الإحتياطات** : تعبر عن" الأموال المجمعة من طرف المؤسسة و التي تقتطعها من طرف الأرباح المحققة وغير الموزعة و التي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة في حساب خاص بها".

– **المؤونات** : يمكن تعريف المؤونات على أنها " مبالغ مالية ترصد لمقابلة إنخفاض غير عادي في قيمة الأصول "

– **الإهتلاكات** : تعرف الإهتلاكات على أنها "عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن إستعماله أو عن الزمن أو التطور التكنولوجي أو لآثار أخرى.[3]

1– 2 التمويل من المصادر غير الرسمية: أهم المصادر شيوعا في الدول النامية هي التمويل من المصادر غير الرسمية و خصوصا في المشاريع الناشئة و هي تشمل التمويل العائلي و الأصدقاء، تمويل المؤسسات و الزبائن غير الرسمية .[4]

1–2–1 مصادر العائلة و الأصدقاء:إن قروض العائلة من أهم مصادر التمويل في مختلف أحجام المؤسسة سواء أكانت فردية أم صغيرة أو حتى متوسطة. و لا شك أن البحث عن التمويل أولا يكون بطلب الفرد من العائلة إما بشكل مساهمة (منطق المؤسسة العائلية) أو شكل من أشكال القروض.

1–2–2 مصادر من المؤسسات و الزبائن : وهي مجموعة من مصادر و تحويلات بين المؤسسات في شكل علاقات المورد و الزبون مثل قروض الموردوتسبيقات الزبائن.

1–2–3 التمويل من السوق غير الرسمي : يأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في المرتبة الثانية ، و ربما الأولى أحيانا و تنشأ الحاجة

[1]– مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004 ص 3.

[2]– مودع وردة ، مرجع سبق ذكره ، صص 55،56 .

[3]– ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، مطبعة دار البعث ، الجزء الأول ، الجزائر ، 1990 ، ص 26 ، 27.

[4] -Y .HAMED : le financement des micros entreprises. gratice .paris 2001 p 05

إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية و خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة أو عند إستهداف التوسع و حجم النشاط الإنتاجي .[1]

3-1 التمويل الرسمي من البنوك التجارية : تعد البنوك و المؤسسات المالية من أهم المصادر الخارجية إستعمالالتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتدعى بالمصدر الخارجي العادي ، وأثبتت النظرية المالية أهميتها في تمويل المشاريع في مختلف مراحل تطورها ، كما تعد من أهم مصادر التمويل في الإقتصاديات المتطورة و هي فعالة لكافة المشاريع .[2]

2- مصادر التمويل الحديثة:

تعني كل المصادر المتوفرة لدى الدول المتقدمة و تستخدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكنها قد تكون مصادر تمويل جديدة بالنسبةللدول النامية ، رغم أهميتها في تمويل هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلاّ أنها تم دخولها الإقتصاد الجزائري منذ فترة من الزمن .

هناك تشكيلة واسعة من التمويل المؤسسي ، تستجيب لمختلف مستويات نمو المشاريع و نجد أهمها :

2-1 القرض الإيجاري :

عندما تريد المؤسسة زيادة استثماراتها، فإنها تصطدم غالبا بقلة الموارد المالية، سواء كانت داخلية أو خارجية، لذلك تلجأ إلى التمويل بالاستئجار.كوسيلة لتمويل استثماراتها على المدى المتوسط والطويل،والذي يعد حلا لتفادي المشاكل التي تعرقل نمو وتطور المؤسسة، والتي يجد فيها جميع الأطراف فائدة،سواء كانت هذه الفائدة جبائية أو محاسبية أو مالية.[3]

وقد عرفه"lucRollandeBernet"الاعتماد الإيجاري هو تقنية تمويل التي يقوم بها البنك أو مؤسسةمالية بشراء أصل منقول أو غير منقول من أجل تأجيره إلى مؤسسة ما، و يمكن لهذه الأخيرة شراءالأصل المؤجر لها بثمن يكون عموما منخفضا بعد انتهاء العقد.[4]ومن أشكاله التأجير التمويلي ، التأجير التشغيلي ، التأجير الرفعي ، البيعبالإستئجار .

2- 2 مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر:

يعرف رأس المال المخاطر أنه بديل تمويلي حديث لنظام التمويل التقليدي، وهو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر، التي تقوم على أساس المشاركة، يقوم المشارك بتمويل

[1]- برجي شهرزاد ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

[2]- نفس المرجع ، ص 97 .

[3]- زغيب مليكة ، " دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 05 2005 جامعة سطيف ، ص 172 .

[4]-Luc Bernet-Rollande , principes de technique bancaire ,duno ,paris ,2002 ,p 261-

المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، بذلك فهو يخاطر بأمواله، ويتحمل المخاطر المستثمر كليا أو جزئيا ، لخسارة في حالة فشل المشروع الممول . لا يقتصر دور هذه الشركات على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد و التوسع و النمو.[1]

وتعرف مؤسسات رأس المال المخاطر على أنها كل رأس مال يوظف على أنه تمويل لإبتكار جديداً أو توسع مؤسسة ، أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من إسترداد رأس المال في التاريخ المحدد (وهذا مصدر الخطر)، وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة.[2]

إذن فالأساس الذي تقوم عليه هذه الشركات هو قيامها على مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر أي المشاركة في السراء و الضراء،وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (1-1): مبدأ و أساس شركات رأس المال المخاطر

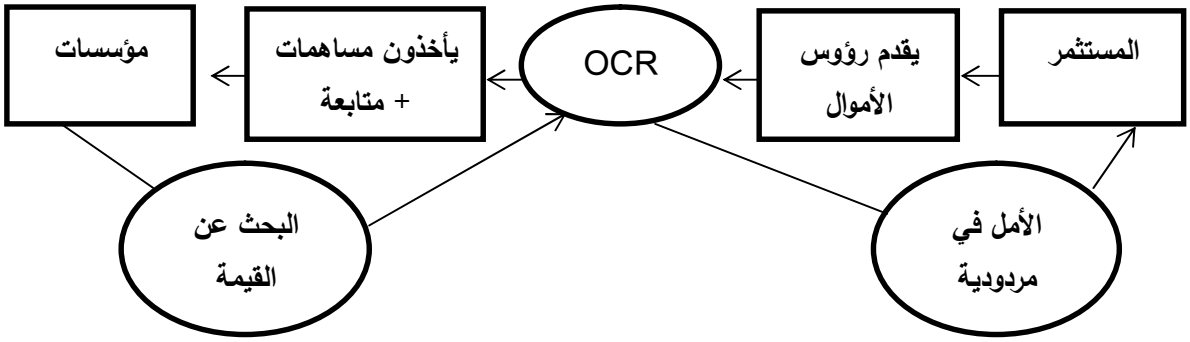

OCR: هم المتعاملون في رأس المال المخاطر

المصدر :بريش السعيد، سارة طبيب ،"البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، يومي 13- 14 نوفمبر 2012، ص 06.

2-3 التمويل عن طريق البورصة :

يمكن للسوق المالي أن يكون ملجأ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا كان هناك قبول مساهمين فتح رأس مال من جهة و تلائم آليات و شروط البورصة ، وفي هذا الصدد عرف السوق المالي دوراً مكملاً في مختلف أحجام المشاريع في الدول المصنعة .ويستحيل طرح هذا النوع من القيم المالية للمؤسسات

[1]- رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 30- 29 أكتوبر2002، ص5.

[2] -Olivier Tores, PME de Nouvelle approche, Economica, 1998, p105

الصغيرةوالمتوسطة في العديد من الدول النامية لغياب الأسواق المالية بحد ذاتها فإذا وجدت تقتصر على عدد محدود جداً من المؤسسات .[1]

2-4 صيغ التمويل في الإقتصاد الإسلامي :

يعد نظام التمويل في الإقتصاد الإسلامي نظاماً مستقراً و مرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر هو أن الفائدة المدفوعة أو المقدمة من البنوك محرمة شرعاً. و في هذا الإطار نجد عدة صيغ أو أنماط للتمويل في المصارف الإسلامية تأخذ بعين الإعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة و رغبات العملاء من جهة أخرى ، وهي المرابحة ، المضاربة ، المشاركة.[2]

المطلب الرابع : الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الجزائرية في سنة 1991 بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم دمجت تحت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار ، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10- 149 المؤرخ في 14 جمادي الثاني 1431 الموافق لـ ماي 2010 ، وهي الآن مدمجة تحت وزارة الصناعة والمناجم .

وقد تم إنشاء مجموعة من الهيئات المتخصصة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التابعة لها، وتتمثل في :

الفرع الأول: الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إضافة إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أنشأت مجموعة متكاملة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها:

1- المشاتل: تطبيقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات تسمى مشاتل المؤسسات تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، حيث تعرف على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3]، و تأخذ ثلاثة أشكال :

---

[1]- سحنون سمير،بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف ،يومي 17- 18 أفريل 2006 ص 427 -428.

[2]- برجي شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص109 ، 110 .

[3]- الجريدة الرسمية ، المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-78 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، العدد 13 .

- **المحضنة :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات ؛
- **الورشة :** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرة ؛
- **نزل المؤسسات :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .[1]

وتهدف المشاتل إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء و التأسيس ، وتتحصل على تمويلها من مساهمات الدولة ، عائدات الإيجار و الأتاوى المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف المشتلة و الهيئات الوصية .

2- مراكز التسهيل:تطبيقا للمادة13 من القانون التوجيهي 01- 18تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تسمى "مراكز التسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ومرافقتهم.

وهي "مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتكون تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".[2]

وقد تم تحويل مراكز التسهيل إلى مراكز دعم و إستشارة في إطار القانون 17-02 و تم جمعهم مع المشاتل و الحاضنات .

3- المجلس الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بناءا على المرسوم التنفيذي 03-80 والمؤرخ في24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25فيفري 2003 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلس إستشاريلترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف على أنه جهاز إستشاري يتمتع بالشخصية المعنوية يتكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة والسلطات من جهة أخرى. [3]

الفرع الثاني:صناديق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم إنشاء مجموعة من الصناديق تهدف إلى توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الجانب التمويلي .

---

[1]- نفس المرجع السابق ، ص 14 .

[2]- الجريدة الرسمية ، المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-79 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ25 فيفري 2003 والذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد 13. ص 22.

[3]- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 والمؤرخ في24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25فيفري 2003 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه و وعمله، العدد 13. ص 18.

1- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 [1]المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يعرّف على أنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يكون مقره بالجزائر العاصمة .

- **مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** تتمثل مهام الصندوق فيمايلي :

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز إستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات ، تجديد التجهيزات،توسيع المؤسسات؛

- تسيير المواد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة ؛

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عنها؛

- المتابعة الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

2- صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME

تم إنشاء صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 [2]والمؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـ19 أفريل 2004 ، والمتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لدعم وإنشاء وتطوير هذه المؤسسات من خلال تسهيل الحصول على القروض البنكية ،وكانت بداية نشاطه الفعلي سنة 2006 وحسب المادة الثانية والثالثة من المرسوم فإن الصندوق عبارة عن مؤسسة ذات أسهم يحدد مقرها في الجزائر العاصمة،ويتكون رأسمالها من 30 مليار دينار جزائري ويقدر رأس المال المكتتب بـ20 مليار دينار منها نسبة 60% على الخزينة ونسبة 40% على البنوك، ويتكون الفرق بين رأس المال المسموح به ورأس المال

[1]-الجريدة الرسمية ،المواد: 04،02-05 المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتحديد قانونه الأساسي ،العدد 74 ، ص ص 13 ،14.

[2]- الجريدة الرسمية ،المواد: 06-07-13 ،المرسوم التنفيذي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد27، ص30-31 .

المكتتب من سندات غير مكافأة يحوزها الصندوق على ذمة الخزينة ،وتسدد البنوك والخزينة رأي المال المكتتب كليا طبقا لأحكام القانون التجاري.

- أهداف صندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق أهدافهم وإستمرار مؤسساتهم وبقائها؛

- تقديم المساعدة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإستمرارها،وذلك بالموافقة على ضمان قروض البنوك التجارية لتمويل هذه المؤسسات ، سواء تعلق الأمر بإنشاء أو التوسيع وكذا التجديد؛

- السعي إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفائتها الإنتاجية حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في المرحلة الأولى والبحث عن الأسواق الخارجية في المرحلة الموالية.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

في إطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة في توفير مناصب شغل وترقية النشاطات تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188[1] المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ06 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في رجب 1431 الموافق لـ20 جوان 2010 المعدّل والمتمم للمرسوم الرئاسي 514/03 المؤرخ في 06 ذي القعدة 1424 الموافق لـ30 ديسمبر 2003 ،إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة.

فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هو عبارة عن " مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي ،ويكون مقره بالجزائر العاصمة.

- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

[1]- الجريدة الرسمية ،المادتين 01 - 03 ،المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 26محرم 1415 الموافق لـ06جويلية1994 المتضمن إنشاءالقانون الأساسي للصندوق للتأمين عن البطالة ،العدد 44، ص 06.

يقوم الصندوق بعدة مهام تتمثل في :[1]

– يسير الآداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه ؛

– المساعدة والدعم بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية لإعادة إنخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة؛

– ينظم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛

– يؤسس ويحفظ صندوق الإحتياط حتى يتمكن من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

4– صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 [2]المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ22 جانفي 2004 تم إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي.

ويعرف على أنه "جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويكون مقره لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة مجلس الإدارة الذي يتكون من ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية ،والمدير العام للوكالة الوطنية للقرض المصغر ،وممثل عن كل بنك ومؤسسة مالية منخرطة في الصندوق ،وممثل عن المستفيدين المنخرطين في الصندوق ويتولى رئاسة الصندوق أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية والذي يتم إنتخابه من طرف أعضاء مجلس الإدارة وقد حل هذا الصندوق محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99–44 المؤرخ في 27 شوال 1419 الموافق لـ13 فيفري 1999.

– مهام صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

يتولى الصندوق القيام بالمهام التالية :[3]

– ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لأصحاب المشاريع المستفيدين من تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

[1]– الجريدة الرسمية ، المادة 04، 05 المرسوم التنفيذي رقم 94–188 ، مرجع سبق ذكره،ص06.

[2]– الجريدة الرسمية ،المواد 02 –08–12 ،المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي ،العدد 06 ، ص 15–16.

[3]– الجريدة الرسمية ،المواد 03– 04 – 10 المرسوم التنفيذي 04–14 ، مرجع سبق ذكره ص15–16.

– يغطي الصندوق بناءا على تعجيل من البنوك والمؤسسات المالية باقي الديون المستحقة والفوائد في حالة فشل المشاريع في حدود 85% من قيمة القرض؛

– يؤسس دفع الإشتراكات إلى الصندوق من المستفيدين من القرض المصغر والبنوك والمؤسسات المالية.

5– صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع

نظرا لمخاطر قروض الإستثمارات ثم إنشاء صندوق الضمان وذلك بموجب المرسوم التفيذي 04-03[1] المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق لـ03 جانفي 2004 والذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35 و50 سنة وتحدد قانونه الأساسي، فهو "يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويوّطن لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أموال خاصة ،الإشتراكات أو المنح المدفوعة للصندوق ، عائد التوظيفات المالية للأموال الخاصة والإشتراكات أو المنح المحصلة والهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق ،والتخصيصات التكميلية من الأموال الخاصة والتي تكون من المشاركين في رأس المال الأولي من البنوك والمؤسسات المالية.

– أهدافصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع :

يهدف الصندوق إلى مايلي :[2]

– ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع وتتراوح أعمارهم مابين 35 و50 سنة والمنخرطين في الصندوق؛

– يكمل الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط المقترض للبنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية؛

– يغطي الصندوق 70% من قيمة الديون المستحقة على أصحاب المسايع في حالة العجز عن السداد.

الفرع الثالث: وكالات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]– الجريدة الرسمية ،المادتين 01-13 المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 03جانفي 2004 ،والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمار البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنةوتحديد قانونها الأساسي ،العدد03 صص 09-10.

[2]– الجريدة الرسمية ، المادتين 01- 13 المرسوم التنفيذي رقم ، 04 -03 ، مرجع سبق ذكره ، ص ص09- 10 .

تم إنشاء مجموعة من الهياكل و الآليات التي تعمل على دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع و القضاء على المشاكل التي يواجهونها في هذا المجال ، ونذكرها في هذا الفرع :

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSAJ

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/69 المؤرخ في ربيع الثاني 1417 و الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 ، وتم تحديد قانونها الأساسي ،وقد وضعتتحتسلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة ،وتعمل تحت سلطة رئيس الحكومة ولها فروع جهويةومحلية ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة جميع نشاطاتها.[1]

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.[2]

تعتبر الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الأساسية في:[3]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛

- تدعم المستفيدن و تقدم لهم الإستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم ؛

- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم ؛

- تضمن متابعة الأنشطة التي تنجزها المستفيدين مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

---

[1]- الجريدة الرسمية ، المادتين 01-05المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 ، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونه الأساسي ،العدد 52، ص12 .

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية في تسييرالقرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة بتاريخ 2004/10/25ص 08- 12.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 08 .

– تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

3– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب قانون تطوير الإستثمار الصادر في 20 أوت 2001 وهو الأمر رقم 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار حيث عوض بموجبه وكالة

ترقية ومتابعة الإستثمار APSI.

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، و المسهلة لتأدية مهامها وهي: المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي[1]، وسنتطرق إليها في الجانب التطبيقي.

[1]–الجريدة الرسمية رقم:47الأمر رقم:01–03 المؤرخ في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الصادرة بتاريخ: 22 جانفي 2001 ، ص ص4،9.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم في هذا المبحث عرض مجموعة من الدراسات السابقة و التيلها صلة بموضوع دراستنا، والذي يدرس دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المطلب الأول إلى الدراسات السابقة باللغة العربية و في المطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية وفي المطلب الثالث أوجه التشابه والإختلاف.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

يتم التطرق في هذا المطلب إل عرض بعض الدراسات المعدة سابقا من طرف بعض الباحثين باللغة العربية وتكون في نفس الصياغ وتتوافق مع الدراسة الحالية.

– محمد زيدان ،" مقال بعنوان: الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، سنة 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف.
قام الباحث من خلال هذا البحث بالتطرق إلى بعض الوسائل التي تعمل على دعم و توفير التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،وذلك بدراسة التمويل البنكي المقدم لهذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2004 ، و دراسة العديد من الأدوات المالية الجديدة المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتمثلة في التمويل التأجيري و شركات رأس المال المخاطر وتفعيل السوق المالي بالإضافة إلى الرفع من رؤوس أموال البنوك و المؤسسات المالية ، ثم التطرق إلى الهياكل الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث آليات تمثلت في صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صندق ضمان قروضإستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و شركات القرض الإيجاري وفي الأخير عرض تجارب بعض الدول المجاورة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج ، لعل من أبرزها أنه على الرغم من إستحداث مجموعة من الآليات و الهياكل المساعدة في عملية التمويل إلاّ أن هناك نقص في مصادر التمويل للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة وذلك بسبب الشروط المفروضة من قبل البنوك على القروض والضمانات المطلوبة و عدم الإستفادة من التمويل المباشر من سوق القيم المنقولة ، وإرتفاع الكلفة الرأسمالية لهذه المؤسسات ونقص المساعدات التقنية الداعمة لها.

– دراسة لـ العايب ياسين ، بعنوان " إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية" دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،أطروحة دكتوراهفيالإقتصاد المالي ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2011/2010 .

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية :**أين يكمن جوهر مشكلة التمويل بالنسبة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ هل في خصوصيتها المالية؟ أم في محيطها الخارجي؟**

تناولت هذه الدراسة تحليل هيكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و محدداته ، وتطور المؤسسة الإقتصادية و سياسة التمويل في الإقتصاد الجزائري ، وكيفية تحول الإقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبرى إلى نموذج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وحصر مختلف العوامل المحددة للتمويل في هذه المؤسسات ، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ان التمويل لازال يتميز بضيق كبير من تنوع وتعدد خدماته ولا يمكن إرجاع مشكل التمويل إلى ضعف الخصائص المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحسب بل ترجع بنسبة كبيرة إلى سياسة التمويل في الجزائر ،لذلك نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب خصوصيتها المالية إتجاه النظرية المالية الحديثة فإن لديها أيضا خصوصية إتجاه ضيق مصادر التمويل وإتجاه العديد من العراقيل الأخرى التي تؤثر مباشرة في حصولها على التمويل الملائم .

– دراسة لـ هالم سليمة ، بعنوان"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقيمية للفترة(2004–2014)، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2017/2016.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:**أي دور تلعبه هيئات الدعم والتمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطوير وترقية هذه الأخيرة ؟**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الهيئات و البرامج التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع في مجال التمويل ، بالإضافة إلى الوقوف عند مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستفادتها من برامج وسياسات الحكومة في دعم و تمويل هذه المؤسسات ، بحيث إستخدم الباحث منهج دراسة الحالة لتقييم حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 .

ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة إليها وهي أن الدولة الجزائرية ركزت إهتمامها بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة بها تتولى و تهتم بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

في هذا المطلب سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والتي تصب في نفس الصياغ مع الدراسة الحالية .

-MIMOUNI YASSINE , Le développement des PME et la bonne gouverance (casFiliale TRANS-CANAL /OUEST SPA UNIT'E RELIZAN ,Thèse de magister Engouvernanced'entreprises , UniversitéAbou-BELKAID- Tlemcen ،2011/2012

عالجت الدراسة الإشكالية التالية : **هل الحكم الراشد والحوكمة هو شرط أساسي لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

تهدف الدراسة إلى تباين و إيضاح مفهوم كل من التنمية و الحكم الراشد (الحوكمة) ، بالإضافة إلى فهم خصوصيات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تبني شروط الحكم الراشد لتحقيق أهدافها.

بحيث إستخدم الباحث المنهج الوصفي للتعريف بمصطلح التنمية و الحوكمة بالإضافة إلى المنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل العلاقة بينهما ودورهما في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الحوكمة تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتطبيق الجيد لمبادئها.

-OUSSAID AZIZ"Financement des petitesetMouyennesEntreprises ; Cas des PME algériennes ,"Mémoire Magister en management des entreprises,universiteMouloudMammeri de tizé-ouzou ,2016

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية : **ماهي مصادر التمويل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وماهي العوامل التي تحدد إختيار هذه المصادر ؟**

هدفت الدراسة إلى التعريف بمصادر تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على محددات إختيار مصادر تمويل هذه المؤسسات .

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المساهمة الشخصية في تمويلها بشكل كبير بالإضافة إلى إستخدام أجهزة الدعم كمصدر من مصادر تمويلها.

-FadouaAnairi،SaidRadi"،Sourees de Financement des petites et MoyennesEntereprises (PME) et contraintes de survieEurropean September 2017 ،N°25 ،UniversiteMohoumed ،V de Rabat ،Maroc،2017 .

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية : **ماهي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

هدفت الدراسة على عرض مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة ، ومن جهة أخرى درست العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحديد الأسباب التي تحول دون الوصول إلى القروض المصرفية .

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لعرض مصادر تمويل المؤسسات الصغير والمتوسطة والمنهج التحليلي للوقوف على الأسباب التي تحد من إستعمال القروض المصرفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن القروض المصرفية تحتل مكانا هاما في بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج المساعدة من جانب التمويل فقط بل تحتاج إلى المرافقة والنصح في الجانب الإداري أو التسييري.

المطلب الثالث : أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

عرض الباحثون من خلال مشكلة الدراسة أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها من تمويلات مصرفية وغيرها من أشكال التمويل كما تم التطرق إلى الهيئات الحكومية الداعمة التي تساهم بشكل فعال في إنجاح هذه الأخيرة.

- دراسة محمد زيدان :

ركّز الباحث في هذه الدراسة على إستعراض بعض الوسائل التي تعمل على دعم و توفير التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وذلك بدراسة التمويل البنكي المقدم لهذه المؤسسات

أمّا بالنسبة للدراسة الحالية فتم التركيز على دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وإحتياجاتها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- دراسة العايب ياسين :

في هذه الدراسة قام الباحث بتسليط الضوء على مختلف الإصلاحات و التدابير المنتهجة من جانب الدولة لمعالجة الإختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل.

أما فيما يخص الدراسة الحالية فتم إلقاء الضوء على أهم الهياكل و الهيئات التي قامت بها الدولة لإنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة هالم سليمة :

ركزت الباحثة في هذه الدراسة على تحليل الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستفادتهم من برامج وسياسات الحكومة المتبعة بخصوص دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أمّا بالنسبة للدراسة الحالية فتم من حلالها تقيم حصيلة الدعم والتمويل التي تحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئات الدعم لمدة خمس سنوات متتالية إبتداءا من 2013 إلى غاية نهاية سنة 2017.

- دراسة OUSSAID AZIZ:

تناولت هذه الدراسة التعريف بمصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إبراز محددات إختيار مصادر تمويل هذه المؤسسات .

أمّا فيما يخص الدراسة الحالية فقد ركزت بشكل كبير على الدور الذي تقوم به الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفيرها للتمويل الكافي لهذه الأخيرة.

- دراسة MIMOUNI YASSINE:

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى كل مصادر التمويل التي تساهم في إنشاء المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة و ركز على إيجاد العلاقة بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطبيقها لمبادئ الحوكمة .

أمّا بالنسبة للدراسة الحالية فتم من خلالها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة ككل.

- دراسة **FADOUA ANAIR & SAID RADI**:

قام الباحث في هذه الدراسة على تحليل و دراسة كل مصادر التمويل المختلفة التي تساهم في إنشاء المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة دراسة وتحديد العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أمّا بالنسبة للدراسة الحالية فقد تتفق مع سابقتها في دراسة مصادر التمويل المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بالوقوف على مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من خصائص تميزها عن غيرها ، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي ، تمثل إحدى دعائم التنمية الإقتصادية ، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية وزيادة الإنتاج المحلي والتكامل مع المؤسسات الكبيرة ، بالإضافة إلى أنّ هذه المؤسسات تؤدي العديد من الأدوار. ورغبة من الدولة في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعول عليها في التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وضعت الجزائر منذ صدور القانون 01-18المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأجهزة والآليات لمساعدة هذه المؤسسات ، وذلك من أجل توفير كل الإمكانيات المادية والمالية فضلا عن كثير من الامتيازات الجبائيةإضافة إلى ذلك تهيئة المناخ اللازم، وهذا ما تم تجسيده من خلال تأسيس هذه الأجهزةوالهياكل المالية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير التمويل لهذه المؤسسات ومرافقتها خلال مرحلة التأسيس والنمو ،حتى تصبح قادرة على مواجهة كل الصعوبات والمشاكل التي تواجهها خلال حياتها.

الفصل الثاني :

دراسة حالة وكالتي ANSEJ

وANDI فرع غرداية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية وكذا مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة التي لها صلة بالموضوع ، سنحاول من خلال هذا الفصل والمتمثل في الدراسة التطبيقية إختيار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع دور الهيئات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حصيلة وكالتين من أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييمها خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى غاية نهاية سنة 2017 ، وذلك من خلال حجم التمويل المقدم وعدد المشاريع التي إستفادت منها ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالتين (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية تطوير الإستثمار) ، على مستوى ولاية غرداية لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول : عرض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة**
- **المبحث الثاني : عرض و مناقشة النتائج المتوصل إليها**

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة

سنقوم في هذا المبحث بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية التي قمنا بها ،وتحديد المنهج والأدوات المستخدمة فيها ، وكذا متغير الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة، قمنا بالدراسة الميدانية و ذلك من أجل إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي أي دراسة الحالة للوكالتين ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

الفرع الأول: مجتمع و عينة الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية و التطبيقية الهادفة ، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعدنا من أجل الإحاطة الشاملة للدراسة وكما ذكرنا سابقا فإن هذا البحث يناقش الدور الذي تبديه هيئات الدعم في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، وقد تم إختيار وكالتين من أهم الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والأكثر فعالية والإهتمام بالشباب الطموح وهما على التوالي :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وهما بدورهما يمثلان مجتمع الدراسة ، وحددنا فترة الدراسة بخمس سنوات إبتداءا من 2013 إلى غاية 2017 .

أولا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الأهداف الإقتصاديةوالإجتماعية المرجوة منها ،وأهمها تخفيض معدلات البطالة ، وسوف نتطرق في هذا الفرع لمختلف الجوانب القانونية التي تتعلق بالوكالة .

1-1 تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " بمقتضى القانون رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ الموافق لـ08 سبتمبر 1996 م وتم تحديد قانونها الأساسي .[1]

وتعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأنها " هيئة ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، مقرها الجزائر العاصمة ، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير

[1]- الجريدة الرسمية ، المواد 05,01،المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 52 ،ص 12 .

المكلف بالتشغيل المتابع العملية لجميع نشاطات الوكالة ، ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار من مجلسها التوجيهي .

1-2- تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية غرداية

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية في 14 فيفري 1998 وهي هيئة أو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال وتضم وكالة دعم تشغيل الشباب لولاية غرداية أربعة ملاحق وهي كالتالي :[1]

- ملحقة فرع غرداية وتم إفتتاحها مع الفرع الولائي في 14 فيفري 1998 ؛
- ملحقة القرارة والتي تم إفتتاحها بتاريخ 23 مارس 2003 ؛
- ملحقة متليلي والتي تم إفتتاحها بتاريخ 20 جانفي 2009 ؛
- ملحقة المنيعة والتي تم إفتتاحها بتاريخ 03 فيفري 2010.

[1]- بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية غرداية

الشكل رقم (2-1): مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غرداية

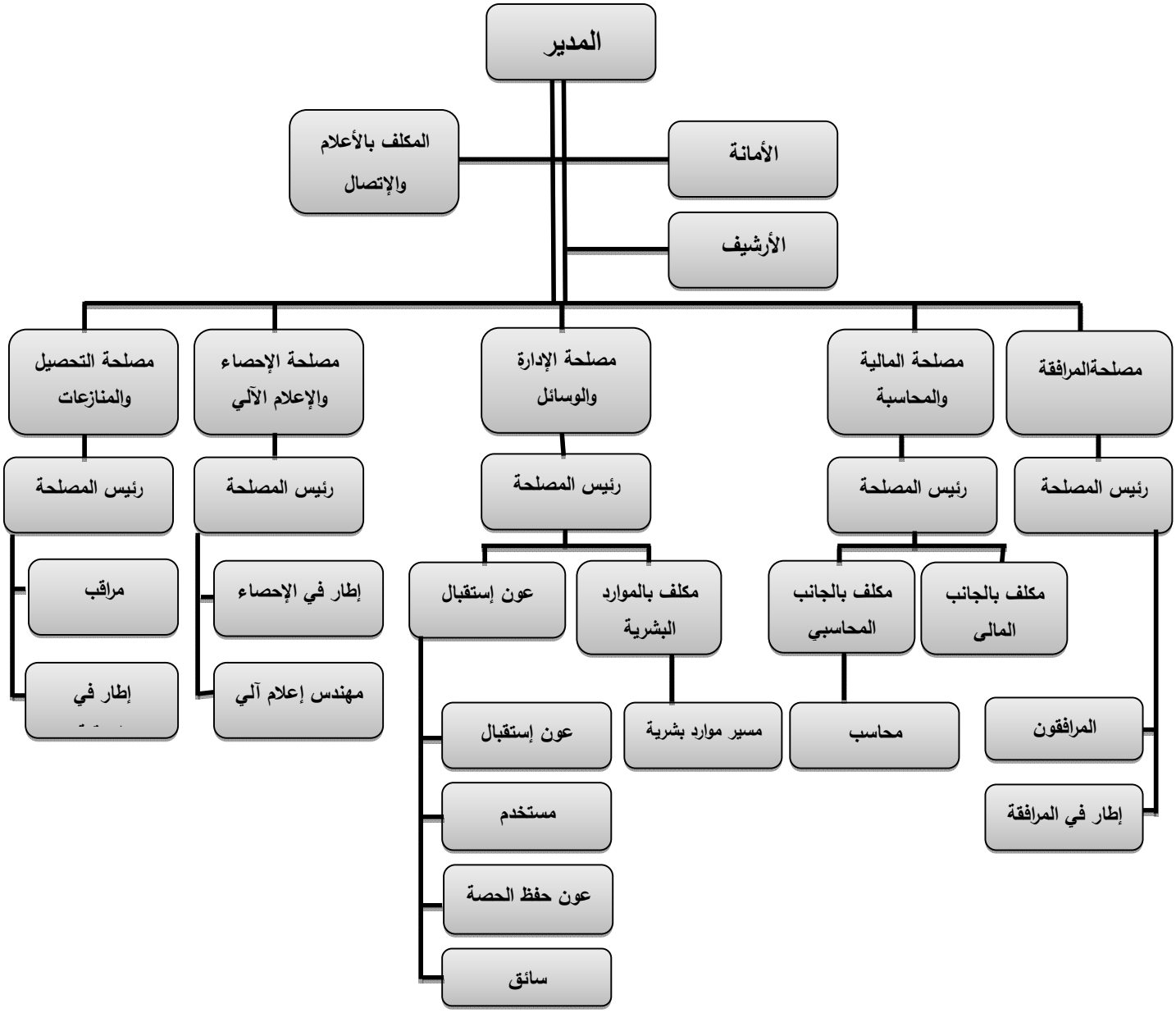

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولايةغرداية

يسيرالفرع وفق هيكل تنظيمي يتكون من عدة مصالح ، ويأتي في رأس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع والذي يشرف على تسيير الوكالة ،والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة ،والمؤسسات الإدارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة أخرى ، وهذا كما هو مبين في الشكل رقم (2-1) والذي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة .

4- أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

وتسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات وتحسين الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع ؛

- تنمية روح المبادرة الفردية و الإبداعية لدى الشباب؛

- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرّامية إلى ترقية تشغيل الشباب و خلق فرص عمل مستدامة؛

- الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة ؛

- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية.

5- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

تتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيمايلي:[2]

- تدعم وتقدم الإستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية ؛

- تسير الوكالة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، لاسيما في منح الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها ؛

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات ؛

- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام أي كل من البنوك ، المؤسسات المالية و صندوق الضمان الإجتماعي ....ألخ من أجل تحديد إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع و إستغلالها ؛

- تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الإستثمار بمختلف القطاعات ؛

- توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة للمروجين الشباب.

---

[1]- مشري محمد الناصر،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة، ماكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف- 2001، ص28

[2]- www.ansej.org.dz 10.35 , 27/05/2018 ,le

6-إستراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على إستراتيجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في الإلتحاق بالوكالة وهي كالتالي :[1]

- **الأيام الإعلامية** : يتم تنظيم أيام إعلامية ودراسية تهدف من ورائها إلى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة لإنجاز مشاريع مصغرة و مستقلة ؛

- **التكوين** : حيث تنظم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أيام تكوينية حول إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات ، وهي مخصصة لحاملي المشاريع و مسيري المؤسسات المصغرة ، وهذا بغية رفع ثقافة التسيير لديهم؛

- **تنظيم المعارض:** يتم تنظيم معارض جهوية ووطنية بصفة دورية من أجل ترقية المنتجات ، وربط العلاقات بين المؤسسات وترقية روح المقاولاتية ؛

- **وضع نظام المعلومات** : لقد تم وضع نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات يخص الوكالة ويربط المديرية بالفروع ؛

- **إنشاء موقع على شبكات الأنترنت** : لقد تم فتح موقع على شبكة الأنترنت يخص الكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهو عملي منذ سنوات و تحتوي على كل العناوين والمعلومات و التوضيحات بالإضافة إلى المستجدات التي تخص جهاز الوكالة ؛

- **دليل المؤسسات المصغرة** : تم وضع دليل يخص المؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم طبعه وتوزيعه؛

- **صندوق ضمان أخطار القروض** : هو مخصص لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض التي تمنحها البنوك التجارية لفائدة الشباب المستثمر ، وهي بمثابة تشجيع للبنوك على منح القروض للشباب المستثمر ، وهي بمثابة تشجيع للبنوك على منح القروض للشباب المستثمر إضافة إلى الضمانات القانونية و التنظيمية المتعلقة بالرهن الحيازي للتجهيز لصالح البنك ؛

- **التنسيق مع أجهزة قطاعية** : التشجيع على إنشاء عدد من المؤسسات كثمرة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية؛

[1]- بن حميدة فتيحة ، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ورقلة للفترة من 2014/2009 ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة ورقلة ' 2015/2014 صص 25-26 .

– **التطوير المستمر للجهاز** : و ذلك من خلال الرفع من مستوى أدائها ، تطوير الآليات و تقليم الجهاز مع متغيرات المحيط الإقتصادي و ذلك من خلال إستحداث مديرية التطوير والإبداع ، التعاقد مع مؤسسات في الخارج بغرض تكوين الموظفين؛

– **دار المقاولاتية** : حيث أنشأ فرع على مستوى كل جامعة ، تهدف إلى توجيه ،مساعدة وبلورة أفكار الشباب الجامعين الرغبين في إنجاز مشاريع مصغرة.

7– طريقة التمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

في إطار الوكالة لدعم تشغيل الشباب ناك نوعين من الإستثمار وهما :[1]

– **إستثمار الإنشاء** : المتعلق بإنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف الشباب أو أصحاب المشاريع الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل ؛

– **إستثمار التوسع** : وهو يتعلق بالإستثمارات المجزة من طرف المؤسسة بعد إنتهاء مرحلة الإستغلال مع توفر شروط معينة .

7–1 استثمار الإنشاء :يتعلق استثمار الإنشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري، من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المؤهلين لجهاز الوكالة .

7–1–1 شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل :ينبغي استيفاء الشروط التالية :

–أن يكون الشاب بطالا؛

–أن يتراوح سنه بين 19و 35سنة؛

– يحدث الاستثمار ثلاثة (03) مناصب شغل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشركاء)، يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين (40) سنة كحد أقصى؛

–أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته؛

– تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.

7–2–1 أشكال التمويل المقترحة :يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على صيغتين أو شكلين أساسيين:

[1]– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة مصغرة ،ص 7 .

1-2-7-1التمويل الثلاثي :وهي عبارة عن تركيبة مالية ، يساهم فيها ثلاث أطراف (صاحب المشروع بمساهمة مالية شخصية ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بقرض بدون فوائد ، والمؤسسات المصرفية العمومية بقرض للمدى المتوسط).

تحدد نسبة مساهمة كل طرف في الهيكل التمويلي للمشروع وفق مستويين حددهما القانون، وذلك حسب المستويين الآتيين:[1]

- **المستوى الأول** : مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج

الجدول رقم (2-1) : الهيكل التمويلي الثلاثي بالنسبة للمستوى الأول

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
الوزن النسبي للتمويل	% 05	%25	%70

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف الوكالة .

- **المستوى الثاني** : مبلغ الإستثمار يتراوح من 2.000.001 دج إلى 10.000.000دج

الجدول رقم (2-2) : الهيكل التمويلي الثلاثي بالنسبة للمستوى الثاني

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي	
المناطق	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
الوزن النسبي للتمويل	%8	%10	%20	%72	%70

المصدر : الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

2-7-2-1 التمويل الثنائي:وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة التي تمنحه الوكالة، دون اللجوء إلى المؤسسات المصرفية . ويكون ذلك حسب مستويين وهما:

- **المستوى الأول**: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة مصغرة ، ص 8.

الجدول رقم (2-3): الهيكل التمويلي الثنائي بالنسبة المستوى الأول

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي للتمويل	%75	%25

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

- **المستوى الثاني**: مبلغ الإستثمار يتراوح من 2.000.001 دج ألى 10.000.000 دج

الجدول رقم (2-4): الهيكل التمويلي الثنائي بالنسبة المستوى الثاني

مصدر التمويل	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
الوزن النسبي للتمويل	%80	%20

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

7-1-3الإعانات و الامتيازات:

تمنح نوعان من الإعانات المالية خلال مرحلتين:

7-1-3-1مرحلة الإنجاز :خلال هذه المرحلة، يستفيد صاحب المشروع من:

أ-**الإعانات مالية:** بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثلاثة قروض أخرى للشباب أصحاب المشاريع .

ب- القرض بدون فائدة : هو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة .

- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف (500.000)دينار موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص و كهرباء العمارات و التدفئة و التكييف والزجاجة ودهن العمارات و ميكانيك السيارات.

-قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف (500.000)دينار للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة[1].

-قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون (1.000.000) دينار لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة مصغرة ، ص 8.

العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية و مساعدي القضاء و الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين

ج- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي :

في إطار التمويل الثلاثي ، تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية ، ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

الجدول رقم(2-5): القطاعات ذات الأولوية للإستفادة من الإعانات المالية

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

القطاعات ذات الأولوية : الفلاحة ، الري ، الصيد البحري

د-الإمتيازاتالجبائية :تتمثل الإمتيازاتالجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيمايلي :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛

- تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ؛

- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود الناشئة للمؤسسات المصغرة .

* **ملاحظة هامة** : يجدر بنا الذكر أنه من خلال قانون المالية المتعلق بسنة 2015 قد تم إلغاء الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.[1]

[1] - www.ansej.org.dz 10:35le27/05/2018

7-1-3-2 مرحلة الإستغلال :

وتشمل الإمتيازاتالجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من إنطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة ، وتتمثل في :

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاطات المهنية.

– تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمس (05) عمال على الأقل لمدة غير محدودة؛

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة ؛

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

– إن في استثمار التوسيع مقارنة بما هو عليه في حالة استثمار الإنشاء أنه تمنح نفس الإمتيازات في مرحلة الإنجاز بينما لا تمنح أية إعانات خلال مرحلة الاستغلال. [1]

مراحل المرافقة : مسار عملية المرافقة في بداية مرحلة المشروع أي ما يسمى بإستثمار الإنشاء.

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب , منشور دليل إنشاء مؤسسة مصغرة , ص9

الشكل رقم (2-2) : مراحل عملية المرافقة في مرحلة بداية المشروع

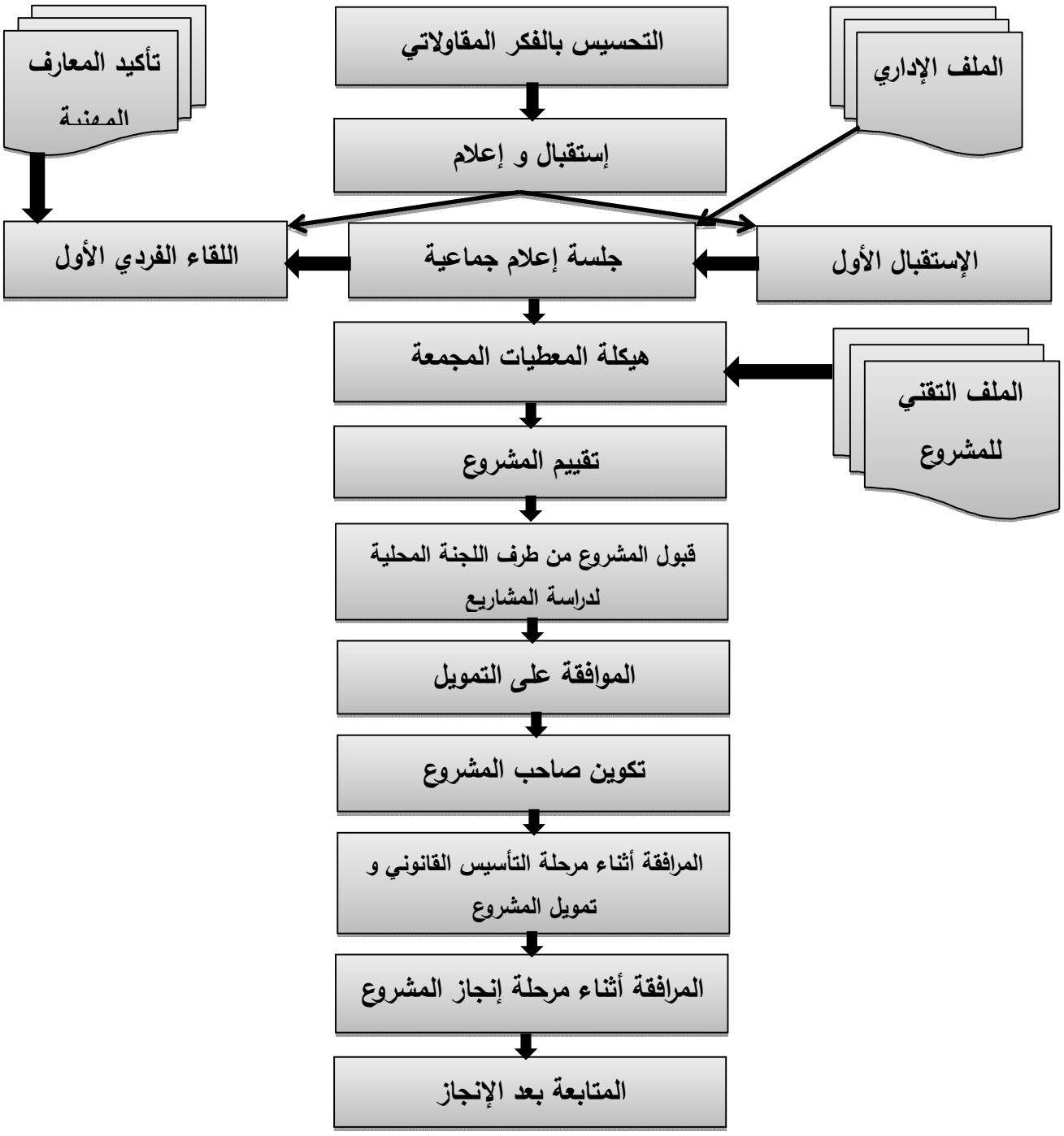

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة .

7-2 إستثمار التوسيع :

يتعلق إستثمار التوسع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

7-2-1- شروط التأهيل

يجب أن تتوفر في المؤسسة المصغرة شروط التأهيل التالية :

- تسديد نسبة 70% من القرض البنكي ؛
- تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛
- تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بإنتظام ؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة .[1]

7-2-2-أشكال التمويل المقترحة:

يوجد نوعان من التمويل المقترحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لإستثمار التوسيع ، كما هو الحال في إستثمار الإنشاء .

7-2-3- الإعانات المالية و الإمتيازاتالجبائية الخاصة بالتوسيع

وهي نفس الإعانات والإمتيازاتالجبائية الممنوحة في إستثمار الإنشاء (مرحلة الإنجاز و الإستغلال)[2]

[1]- www.ansej.org.dz le, 27/05/2018 , 10.35

[2]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة مصغرة ، ص 11.

4- مراحل المرافقةأثناء فترة التوسيع

الشكل رقم (2-3): مراحل المرافقة أثناء فترة التوسيع

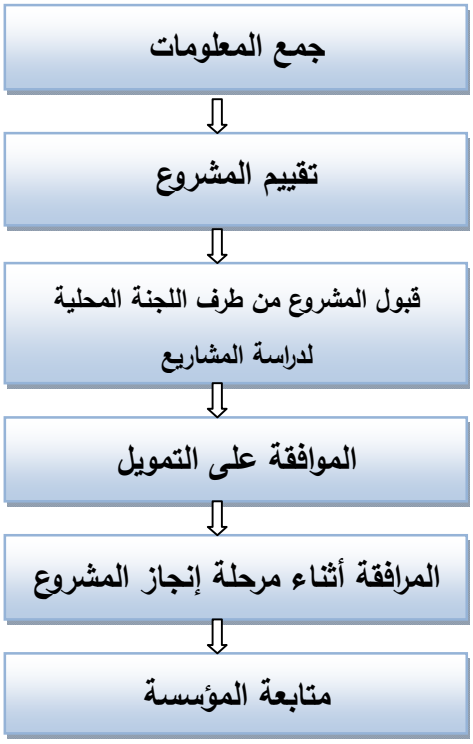

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة

8- صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض

بعد ما تم التطرق إلى تعريف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض في الجانب النظري،مع ذكر أهداف الصندوق نكتفي بذكر دور الصندوق و كيفية الإنخراط و الإشتراك في الصندوق :

8-1- دور الصندوق:

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يكمل ضمان الصندوق، الضمان المقدم من قبل الشاب المنخرط إلى مؤسسات القروض و المتمثل في:

– رهن التجهيزات في المقام الأول لصالح البنك أو المؤسسة المالية ، و في المقام الثاني لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغل الشباب ؛

– إستبدال التأمين متعدد الأخطار لدعم تشغيل الشباب؛

– رهن العربات.

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان ، من جهة في البنوك و المؤسسات المالية ، ومن جهة أخرى في المؤسسات المصغرة التي إختارت صيغة التمويل الثلاثي في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا فيما يخص الإستثمارات الخاصة بالإنشاء و التوسيع .[1]

8-2- كيفية الإنخراط و الإشتراك

– يتم إنخراطالمؤسسة المصغرة في الصندوق بعد تبليغ موافقة التمويل من طرف البنك و قبل تسليم قرار منح الإمتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .[2]

– يحسب مبلغ الإشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته .

– تقدر نسبة الإشراك بالنسبة لكل إستحقاق بـ 0.35 % من الأصول المتبقي تسديدها .

– يتم دفع الإشتراك في الصندوق مرة واحدة كاملا لحظة إنخراط المؤسسة المصغرة .[3]

ثانيا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

1- تقديم عام حول الوكالة :

أنشأت الوكالة في اطار الاصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال السبعينات، والمكلفة بالاستثمار، وقد شهدت تطورات تهدف الى التكيف مع الثغرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل ، وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 الى 2000 وذلك وفق المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها، تسهيل وترقية ومرافقة المستثمرين.

[1]– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة ، ص 13

[2]– www.ansej.org.dz le, 27/05/2018 , 10:35

[3]– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، منشور دليل إنشاء مؤسسة ، ص13 .

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتدعى في صلب النص " الوكالة " [1]

توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات[2]، يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة، وللوكالة هيا كل لا مركزية على المستوى المحلي يمكنها انشاء مكاتب تمثيل في الخارج، ويحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم [3].

أنشأت الوكالة الوطنية فرع غرداية في 19 ديسمبر 2011 بموجب تعليمة الوزير الأول أحمد أويحي التي تنص على تعميم الوكالات على مستوى باقي الولايات.

لقد تجسد الانتقال من وكالة الترقية ودعم الاستثمار الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الاطارات المؤسساتية والتنظيمية، ولقد ضمنت الوكالة بحكم خبرتها وحنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار، كما تحافظ على التعاون مع نظيراتها بما في ذلك الأوربيين والعرب، والآسيويين، كما تعمل الوكالة من أجل تقديم ضمانات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع المؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل :

- ONUCED: الاستشارة والخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر.

- ONUDI: لتكوين، اتقان، وتحسين مستوى اطارات الوكالة حول مناهج تقسيم مشاريع الاستثمارات ؛

- البنك العالمي : من أجل تدقيق سياق انشاء المؤسسات

- **الشباك الوحيد اللامركزي** :الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية، يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي :

---

[1] – الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار . WWW.ONDI.DZ

[2]– الجريدة الرسمية , المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 356/06 مؤرخ في رمضان 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنيةلتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها، العدد 64 ص 14.

[3]–الجريدة الرسمية , المادة 22 ،الأمر رقم 01–03، المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 74، ص17.

- **تأسيس و تسجيل الشركات،**
- **الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء،**
- **المزايا المتعلقة بالاستثمارات،**

هو مكلف بإستقبال المستثمرين، إستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات و الهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، و توجيهها للمصالح المعنية .[1]

أنشئ الشباك الوحيد فرع غارداية في نوفمبر 2011 و مقره بسيدي اعباز

2– الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع غرداية

[1] - الموقع الإلكتروني للوكالة www.andi.dz 2018/05/30 , الساعة 23:30

الشكل رقم (2-4):الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

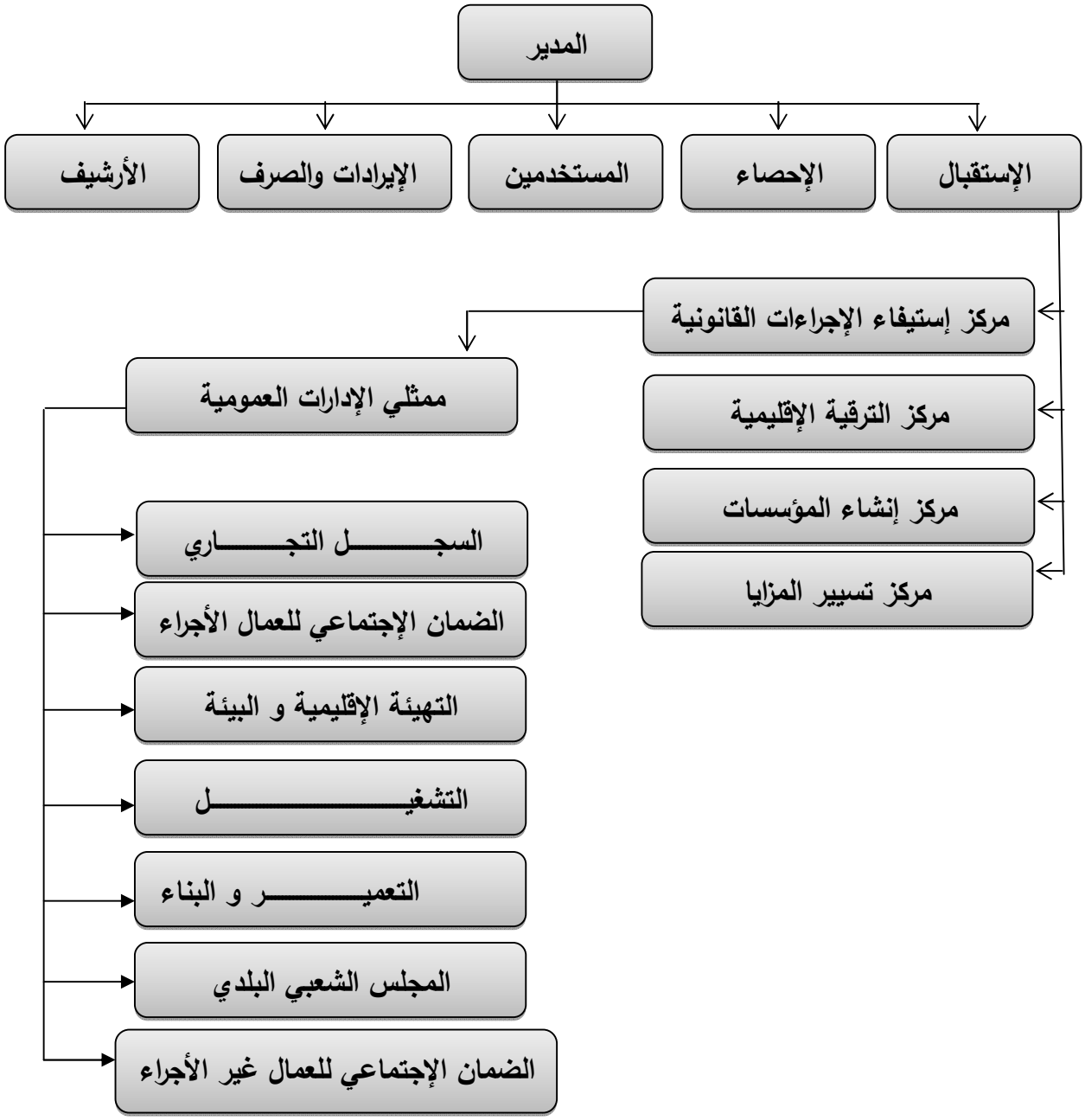

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

3- مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتولى الوكالة تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمار المهام التالية[1]:

[1] -الجريدة الرسمية , المادة 01 , المرسوم التنفيدي رقم 06-356 ,المؤرخ في رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 , يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها ,العدد 64 ,ص14.

3-1 مهمة الاعلام :

- ضمان خدمة الاستقبال والاعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار
- جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الأعمار بالتعرف الأحسن على التشريع والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك تلك التي تكتسي طابعا قطاعيا وتعالجها وتنتجها عبر أنسب وسائل الاعلام وتبادل المعطيات ؛
- وضع أنظمة اعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات بكل أشكالها والمراجع التوثيقية الأنسب الضرورية لتحضيره مشارعهم ؛
- وضع بنوك معطيات تتعلق بفرض الأعمال المتراكمة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية، والجهوية وطاقتها؛
- وضع مصلحة الاعلام تحت تصرف المستثمرين من خلال كل دعائم لاتصال عند الاقتضاء، واللجوء الى الخبرة ؛
- ضمان خدمة النشر حول المعطيات المذكورة أعلاه ؛

3-2 مهمة التسهيل :

- انشاء الشباك الوحيد غير المركزي؛
- تحديد كل العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها ؛
- انجاز الدراسات بغرض تبسيط التنظيمات والاجراءات المتعلقة بالاستثمار وانشاء الشركات ممارسة النشاطات والمساهمة عن طريق الاقتراحات التي تعرضها سنويا على السلطة الوصية
- في تحقيق وتبسيط الاجراءات والتشكيلات التأسيسية عد اشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.

3-3 ترقية الاستثمار :

- المبادرة بكل عمل في مجال الاعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج بهدف ترقية المحيط العام للاستثمار، وتحسين سمعة الجزائر في الخارج وتعزيزها؛
- ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال؛
- تنظيم لقاءات وملتقيات وأيام دراسية ومنتديات وتظاهرات ذات صلة بمهامها.

- المشاركة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج والمتصلة بالاستراتيجية ترقية الاستثمار المقرر من السلطات المعنية ؛

- إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة و تطويرها

– ضمان خدمة، الاتصالات مع عالم الأعمال والصحافة المتخصصة؛

– استغلال في اطار عرضها كل الدراسات والمعلومات المتعقلة بالتجارب المماثلة التير أجريت في بلدان اخرى .

3-4- مهمة المساعدة :

- تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم ؛
- وضع خدمة الاستثمارات مع امكانية اللجوء الى الخبرة الخارجية عند الاقتضاء؛
- مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الادارات الأخرى ؛
- تنظيم مصلحة مقابلة وحية للمستثمرين غير المقيمين، والقيام على مستوى الشباك الوحيد بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشروعهم .

3-5- المساهمة في تسيير العقارات الاقتصادية :

–ضمان تسيير المحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار طبقا للمادة،26 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل20 غشت 2001، والمتعلقة بتطوير الاستثمار والمعدل والمتمم [1]؛

–تجميع كل معلومة مفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستدراك ؛

– تمثيل الوكالة على مستوى الأجهزة المتداولة للهيئات المحليةالمكلفة بتسيير العقار الاقتصادي.

3-6 تسيير الامتيازات :

- تحديد المشاريع لتي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استنادا الى المعايير ، والقواعد المحددةفي التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار؛
- التفاوض حول الامتيازات الممنوحة لمشاريع تحت اشراف السلطة الوصية وضمنت الاطار المحدد في التشريع المعمول به ؛
- القيام بالتحقيق من أن الاستثمارات المصرح بها من المستثمرين، وكذا السلع والخدمات التي تشكلها مؤهلة للاستفادة من الامتيازات بالتقارب مع القوات للنشاطات والسلع المحددة عن طريق التنظيم؛
- اصدار القرار المتعلق بالامتيازات واعداد قوائم برنامج اقتناء التجهيزات المستثمرين المؤهلين للاستفادة من نظام الحوافز في حدود الشروط، والاجراءات المحددة في التنظيم المعمول به؛
- الغاء القرارات والسحب الكلي أو الجزئي للامتيازات؛

[1]- الجريدة الرسمية , المرسوم التنفيدي رقم 06-356 , مرجع سبق ذكره , ص ص 15,14 .

- ضمان تسيير كل التعديلات التي يمكن أن تدخل على قرارات الوكالة، وقوائم النشاطات ير المؤهلة للاستفادة من النظام المذكور، وهذا مع احترام الشروط والاجراءات المحددة مسبقا والتي بلغت لمستفيدين؛
- استلام تصريحات التحويل وتنازلات الاستثمارات طبقا للشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

3-7 مهمة المتابعة :

- تطوير خدمة الرصد والاصغاء والمتابعة لمدى انجاز الاستثمار باتجاه المستثمرين غير المقيمين المستقرين ؛

- ضمان خدمة احصائيات تتعلق بالمشاريع المسجلة وبمدى تقدم انجازها؛[1]

- جمع المعلومات حول مدى تقديم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها وبهذا الصدد يتعين على المستثمرين أن يقدموا بمناسبة الايداع السنوي للحصيلة لدى مصالح الضرائبتصريح يعد وفق الأشكال والاجراءات المقررة بالاشتراك بين وزارة المكلفة بالاستثمارات ووزارة المالية ؛التأكد من احترام التزامات المستثمرين فيما يتعلق بالاتفاقيات .[2]

4- الاعفاءات الضريبية والامتيازات الممنوحة للمستثمر في الجزائر :

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الاعفاءات الضريبية والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توجد ثلاث مستويات من المزايا:[3]

4-1 مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة :

4-1-1 المشاريع المنجزة في الشمال :

أ- مرحلة الانجاز :

- الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني .

[1] - الجريدة الرسمية , المرسوم التنفيذي رقم 06 – 356 , مرجع سبق ذكره ,ص15.

[2] -الجريدة الرسمية ,المرسوم التنفيذي رقم 06-356، مرجع سبق ذكره , ص 16.

[3] - الموقع الإلكتروني للوكالة , www.andi.dz , 2018/05/30 . الساعة 23:30

– الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية بنسبة 99% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار .

– الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء .

– الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال .

ب– مرحلة الاستغلال :

لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشا وبعد معاينة الشروع في النشاط التي تحدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمرة.

أ – الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) .

ب– الاعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ج– تخفيضات بنسبة% 50 من مبلغ الاتاوة الإجبارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

4-1-2 الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة :

أ– مرحلة الانجاز :

– الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

– الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني .

– الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز [1] .

– الاعفاء لمدة عشر(10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء .

– الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال

– التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة.

– التخفيض من مبلغ الاتاوة الإيجارية السوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز المشاريع استثمارية :

– بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة 10 سنوات وترتفع بعد هذه الفترة الى % 50 من مبلغ اتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

– بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة خمسة عشر 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة الى % 50 من مبلغ اتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة المقامة في ولايات الجنوب الكبير .

–**مرحلة الاستغلال :**لمدة عشر (10) سنوات

- اعفاء من الضريبة على ارباح الشركات .
- اعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- تخفيض بنسبة 50%من مبلغ الاتاوة الايجابية السنوية المحددة من قبل مالح أملاك الدولة .

4-2 مزايا اضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل :

يتعلق الأمر في المقام الاول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول به لصالح النشاطات السياحية الصناعية والفلاحية هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الاكثر تشجيعا[2].

[1] الموقع الإلكتروني للوكالة www.andi.dz. 2018/05/30 , الساعة 23:30 .

[2] – موقع الوكالة WWW.ANDI.DZ يوم 2018/05/30 الساعة 23.30 .

أما النوع الثاني من المزايا الاضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 10 منصب شغل دائم، والمنجز في المناطق التي تستدعي التنمية وتستفيد هذه المشاريع من مدى اعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال .

4-3 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني :

أ-مرحلة الانجاز:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز .

- منح الاعفاء أو التخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والاعانات المساعدات أن الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.

- امكانية تحويل مزايا الانجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار ، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر والمستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير .

ب- مرحلة الاستغلال:

- تمديد مدة مزيا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل الى عشرة(10) سنوات

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في انتاج السلع المستفيدة من الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة

- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في اطار الأنشطة الصناعية النشاءة، ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات[1].

الفرع الثاني : طبيعة ومتغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض بعض متغيرات الدراسة و المراحل المستخدمة لحل اشكالية الدراسية .

أولا: الأجهزة الداعمة

تعتبر الأجهزة الداعمة في دراستنا متغير مستقل، وقد تطرقنا لها بإيجاز في الجانب النظري وسنحاول دراسة تأثيرها في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

[1] - الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار WWW.ANDI.DZ 2018/05/30 الساعة 23:30 .

ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تغيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متغير تابع في دراستنا وسنحاول من خلال هذه الدراسة ايجاد العلاقة بينهما وبين المتغير المستقل .

المطلب الثاني : الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

ان اختيار طريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية دورا مهما في ضريبة عرض المعلومات ودراستها وتحليلها يعطي قيمة علمية ضمت خلالها يتسنى للباحث اثبات أو نفي الفرضيات المطروحة وكذا استنتاج نتائج نهائية للبحث .

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما :

الفرع الأول : المصادر الثانوية

حيث تم معالجة الاطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية والتطبيقية) من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية، التي تتمثل في الكتب، المقالات العلمية الجرائد الرسمية والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة سوء بالغة العربية أو بالغة الأجنبية، بالإضافة الى مختلف مواقع الانترنت.

الفرع الثاني : المصادر الأولية

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة ، تم الإعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال المقابلات الشخصية مع مدير فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية غرداية أيضا مجموعة من المرافقين التابعين للوكالة ، بالإضافة إلى موظفين بمصلحة الإستقبال بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وهذا من أجل الإستفسار عن العديد من التساؤلات و جمع المعطيات اللازمة لإتمام الدراسة ، بالإضافة إلى ذلك الإعتماد على برنامج Microsoft Exelمن أجل تمثيل العلاقة بين المتغيرين التابع و المستقل كذلك تحليل المعطيات من خلال إمكانية رسم الجداول ، أيضا تمثيل مختلف الأشكال البيانية التي لها دور كبير في التحليل .

المبحث الثاني: مناقشة وتفسير النتائج الدراسة

سنحاول من خلال هذ المبحث مناقشة وتفسير لأهم النتائج التطبيقية، واستخلاص أهم الاستنتاجات والتي من خلالها سيتم معالجة الإشكالية.

المطلب الأول: عرض و مناقشة وتفسير نتائج الدراسة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

في هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

1- حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJمن سنة 2013 إلى نهاية سنة 2017:

الجدول رقم (2-6): حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJللفترة مابين (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد المشاريع الممولة	323	442	264	127	64	**1220**

المصدر: الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJفرع غرداية

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة الجدول المذكور أعلاه إلى الشكل البياني الموالي :

الشكل رقم (2-5): الرسم البياني يوضح حصيلة المشاريع الممولة من طرف ANSEJللفترة (2013-2017).

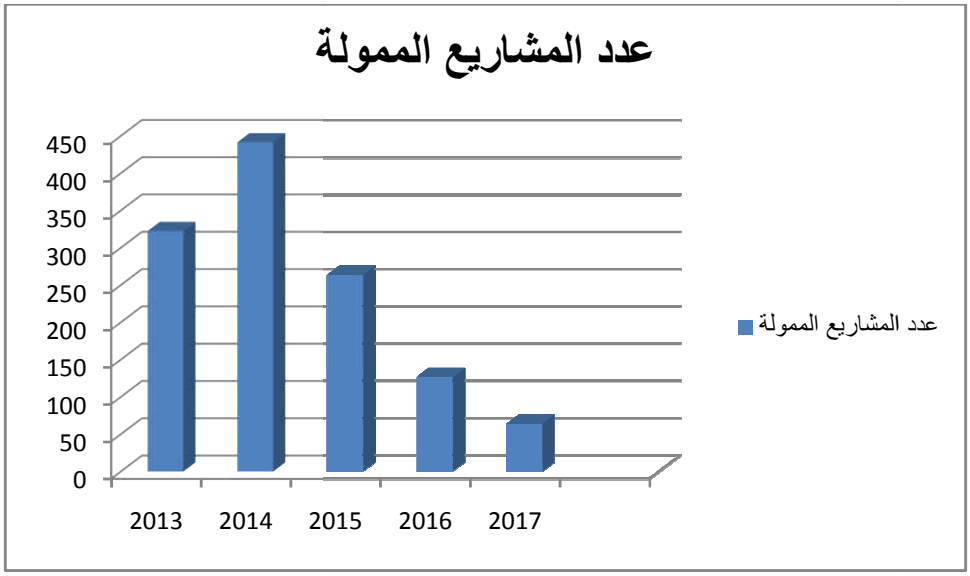

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJفرع غرداية

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن هناك تباين في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة حيث أن حصيلة المشاريع ارتفعت من 323 مشروع ممول إلى 442 وذلك بين سنة 2013 و2014 ثم أخذت في

التراجع في السنوات الثلاث على التوالي من سنة 2015 إلى نهاية سنة2017 وهذا راجع إلى التعديلات التي أدخلت على جهاز دعم تشغيل الشباب التي بدورها ألغت الاستثمار في العديد من المجالات واقتصرت منح القروض إلى حاملي شهادات التكوين المهني وخريجي الجامعات فقط.

2- حصيلة المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثلاثي والثنائي 2013إلى 2017:

الجدول رقم (2-7): حصيلة المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل الثلاثي والثنائي

شكل التمويل	التمويل الثنائي	%	التمويل الثلاثي	%
عدد مشاريع الممولة	102	6.32	1494	93.61
تكلفة المشاريع الإجمالية	2 308 528 807.00		43 094 115.00	

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (2-6) : عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJحسب صيغ التمويل الثنائي والثلاثي.

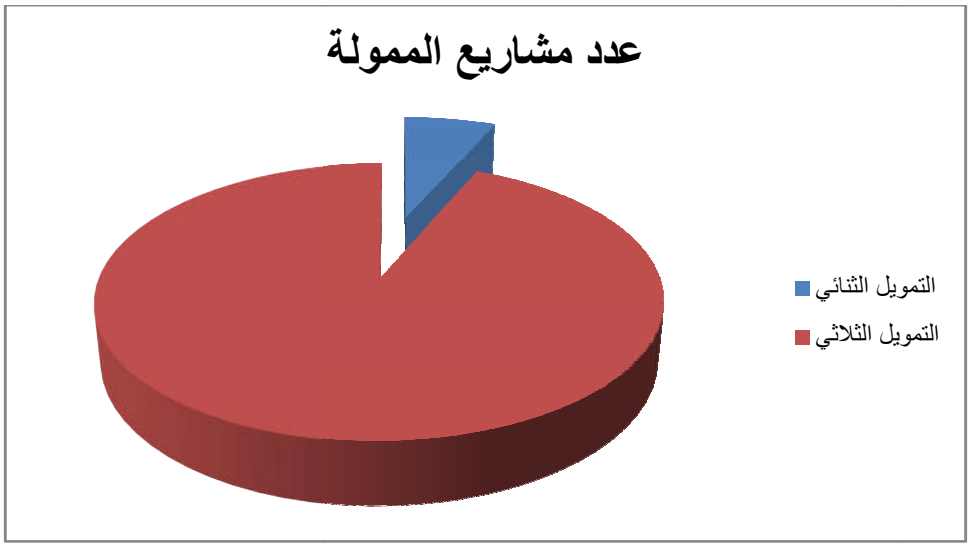

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

تمثل نسبة 93.61%المؤسسات التي اختارت التمويل الثلاثي، لما له من مزايا خاصة انخفاض نسبة المساهمة الشخصية إلى غاية 1% و2% ، حيث قدرت التكلفة الإجمالية للمشروعات الممولة بالنسبة لصيغة التمويل الثلاثي بالمبلغ 2 308 528 807.00 دج

بينما نسبة 6.39%من المؤسسات اتجهوا إلى صيغة التمويل الثنائي، أي ما يعادل 102 مشروع، يرى هؤلاء المستثمرين أن نسبة المستثمرين أن نسبة 29% أو 28% كافية من أجل مساعد تهم على البدء في

مشاريعهم، كون أنهم يمتلكون نسبة معقولة من قيمة المشروع ، حيث بلغت قيمة المبالغ الممولة وفق صيغة التمويل الثنائي بـ:115.00 094 43دج .

وهنا نلاحظ أن صيغة التمويل الثلاثي تلقى رواجا كبيراً مقارنة بصيغة التمويل الثنائي وهذا راجع إلى الإمتيازاتالجبائية الممنوحة في إطار هذه الصيغة مما يحفز الشباب على اللجوء إلى هذا النوع من التمويل.

3- حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2013-2017:

الجدول رقم (2-8): حصيلة المؤسسات الممولة حسب النشاطات.

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية
الصناعة	347	% 21.79
الأشغال العمومية والبناء	77	% 4.83
الفلاحة	356	% 22.36
الخدمات	680	% 42.71
الحرف	132	% 8.29
المجموع	1592	% 100

المصدر: من إعدادات الطالبتين اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع بغرداية:

يوضع الشكل الموالي مخطط توضيحي بناء على الجدول السابق في شكل أعمدة بيانية للمشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2013-2017.

الشكل البياني رقم (2-7) : عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJحسب النشاطات.

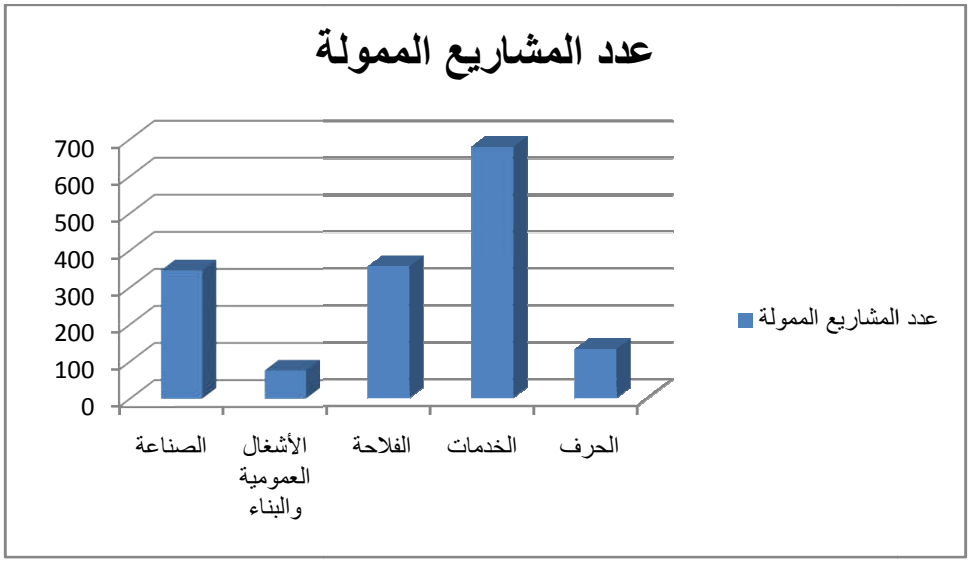

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

نلاحظ من خلال الجدول النشاطات الممولة من طرف الوكالة للفترة ما بين (2013-2017) استطاعت تمويل 1592 مشروع حيث أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر نشاطا استطاع أن يمول 680 مشروع مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه قطاع الصناعة والفلاحة حيث مول 347، 356 على التوالي، وهذا بسبب عدم تطلب هذا النوع من الخدمات مهارات عالية أو تكاليف كبيرة مقارنة مع المشاريع الأخرى.

في الحين نلاحظ أن النشاطات الاقتصادية بما فيها قطاع الاستغلال العمومية والبناء وقطاع الحرف التي استطاعت تمويل 77، 132 مشروع على التوالي، تحظى باهتمام أقل من طرف الشباب وقد يعود ذلك إلى أن هذا النوع من النشاطات يتطلب نوع منالتكوين والخبرة المتخصصة في هذا المجال.

4 – حصيلة عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل خلال فترة 2013-2017 :

يوضح الجدول الموالي حصيلة المشاريع الممولة حسب القطاعات وعدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع غرداية من 2013 الى نهاية 2017 .

الجدول رقم (2-9): حصيلة المشاريع الممولة و عدد مناصب الشغل المستحدثة(2013-2017).

السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
2013	347	847	22.33
2014	77	1258	5.19
2015	356	642	22.19
2016	680	317	42.52
2017	132	174	7.76
المجموع	1592	2100	100

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي من خلال الجدول.

الشكل البياني رقم (2-8) :يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

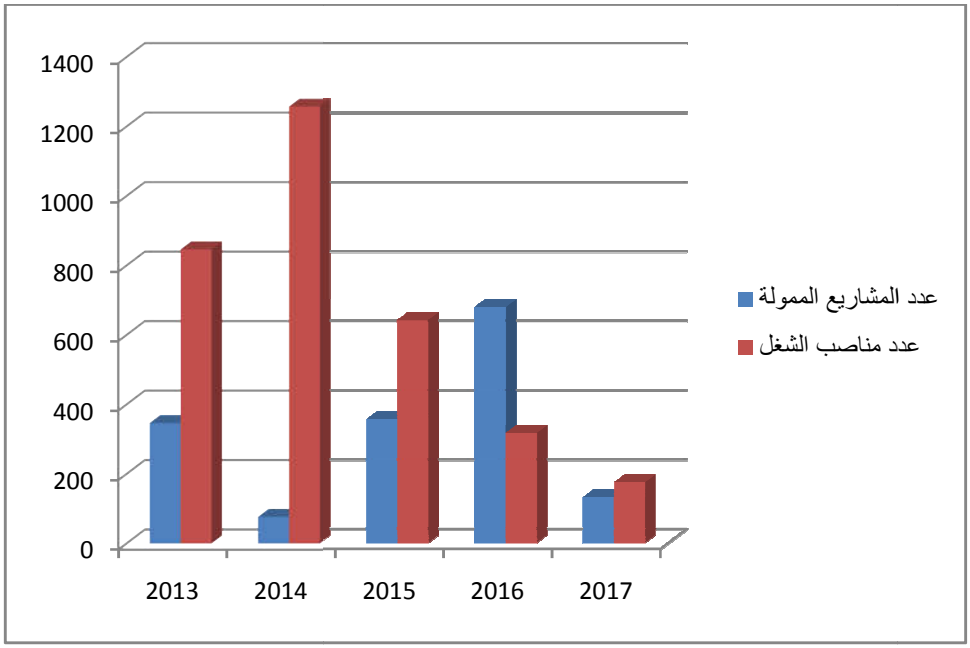

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

انطلاقا من الشكل البياني نلاحظ أنه خلال سنة 2013 بلغ عدد مناصب الشغل 847 منصب مما أسهم في ذلك تمويل 323 مشروع ، أما في السنة الموالية 2014 نلاحظ إرتفاع أكثر في عدد المناصب وذلك بنسبة 12.7 % ،و هذا يرجع للإقبال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى استقطاب نسب من العمالة ، من سنة 2015 إلى سنة 2017 نلاحظ تراجع في عدد المناصب و هذا راجع إلى

انخفاض نسب المشاريع الممولة من طرف الوكالة ، لتنخفض بشكل أكبر في سنة 2017 حيث بلغ عدد مناصب الشغل 174 منصب ما يقابله 65 مؤسسة ممولة .

5- حصيلة المشاريع الممولة حسب مرحلة الاستثمار :

الجدول رقم(2-10): حصيلة المشاريع الممولة حسب مراحل الإستثمار للفترة من 2013 إلى 2017.

المرحلة	مرحلة الانجاز	مرحلة التوسعة
عدد المشاريع الممولة	1579	13

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

من أجل توضح الجدول السابق قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي .

الشكل البياني رقم (2-9) :يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJحسب مراحل الإستثمار

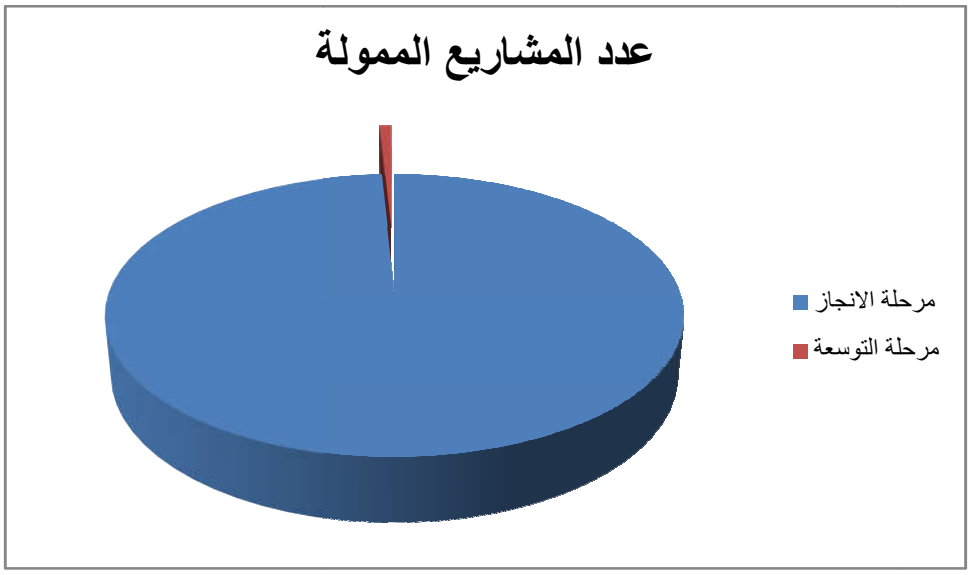

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الإحصائيات المقدمة من طرف ANSEJ فرع غرداية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني أعلاه ، أغلبية المؤسسات تطلب التمويل في مرحلة الانجاز باعتبار أ، هذه المرحلة حساسة بالنسبة للمؤسسات لتي قدمت طلب التمويل ضئيل جدا وصل الى 13 مؤسسة مقارنة مرحلة الانجاز التي فيها عدد المؤسسات 1579 مؤسسة وذا راجع الى أغلبية المؤسسات في مرحلة لتوسعة استطاعت تحقيق التمويل الذاتي أي أن تلجأ الى الهيئات الداعمة .

6- حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة خلال السنوات من 2013 إلى 2017:

الجدول رقم (2-11): حصيلة المشاريع الممولة بها من طرف الوكالة حسب عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل المستحدثة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
عدد مناصب الشغل	847	1258	642	317	174

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات ANSEJ

لتوضيح الجدول أعلاه قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي :

الشكل البياني رقم (2-10) :حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة حسب عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل المستحدثة

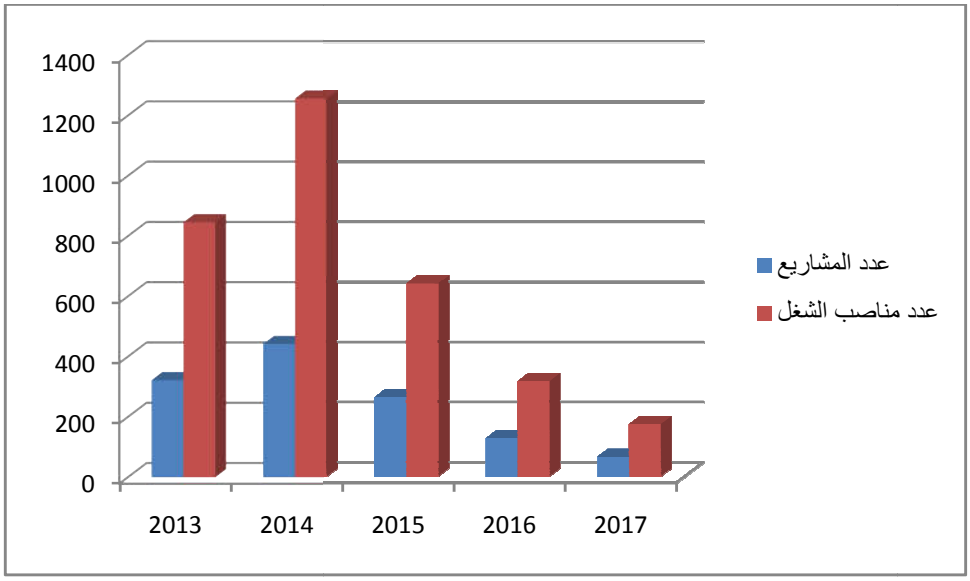

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANSEJ فرع غرداية

انطلاقا من الشكل البياني نلاحظ أنه خلال سنة 2013 بلغ عدد مناصب الشغل 847 منصب مما أسهم في ذلك تمويل 323 مشروع ، أما في السنة الموالية 2014 نلاحظ إرتفاع أكثر في عدد المناصب وذلك بنسبة 12.7 % ،و هذا يرجع للإقبال على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى استقطاب نسب من العمالة ، من سنة 2015 إلى سنة 2017 نلاحظ تراجع في عدد المناصب و هذا راجع إلى انخفاض نسب المشاريع الممولة من طرف الوكالة ، لتنخفض بشكل أكبر في سنة 2017 حيث بلغ عدد مناصب الشغل 174 منصب ما يقابله 65 مؤسسة ممولة .

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فرع غرداية:

نحاول في هذا المطلب تقديم حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فرع غارداية ، خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية نهاية 2017 .

1- حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطويلا الاستثمارANDIخلال الفترة من 2013 إلى 2017 :

نوضح من خلال الجدول الأتي حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI

الجدول رقم(2- 12): حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI.

السنوت	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد المشاريع	164	124	131	93	72	584
المبالغ بالمليون دينار جزائري	9 269	8 393	10 929	6 307	8 931	43829

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف ANDI

من أجل توضيح الجدول السابق قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي

الشكل البياني رقم (2-11) :يوضح عدد المشاريع المصرح بها من طرف ANDI

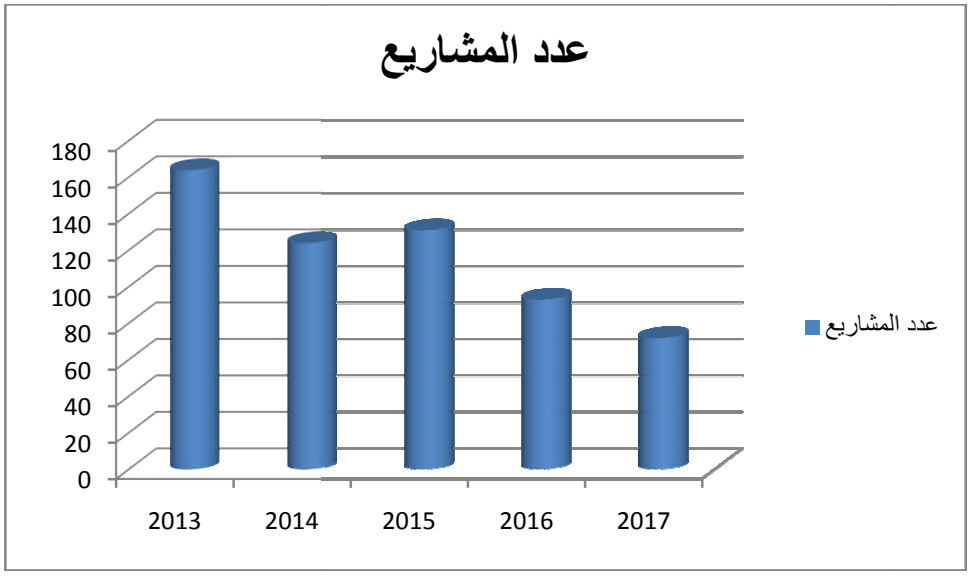

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من ANDI فرع غرداية

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن، عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة في سنة 2013 كانت في قمة الارتفاع مقارنة بالسنوات الموالية حيث قدرت قيمة المالية للإمتيازات الممنوحة بـ 9269 مليون دج بعد ذلك انخفضت سنة 2014 ثم ارتفعت نوعا ما في سنة 2015،قدرت القيمة المالية بـ:10929

مليون دج وأخدت في التراجع في السنتين الاخيرتين 2016 و2017 وهذا راجع الى التعديلات التي ألغت الاستثمار في بعض المجالات.

2- حصيلة المشاريع المصرح بها من طرفANDIحسب القطاعات للفترة من 2013 الى 2017:

نوضح المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة في الجدول الأتي

الجدول رقم(2-13): حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDIحسب النشاطات.

السنوات / النشاطات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
الزراعة	8	4	11	11	09	43
الصناعة	13	15	19	19	29	95
الخدمات	18	10	18	12	05	63
البناء والأشغال العمومية	44	37	34	19	14	148
الصحة	01	3	02	0	01	07
النقل	78	50	36	28	10	202
السياحة	2	05	11	4	04	26

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من ANDI فرع غرداية

يوضح الشكل الموالي مخطط توضيحي للجدول السابق في شكل أعمدة بيانية للمشاريع المصرح بها.

الشكل البياني رقم (2-12): يوضح عدد المشاريع الممولة من ANDIحسب مراحل الإستثمار

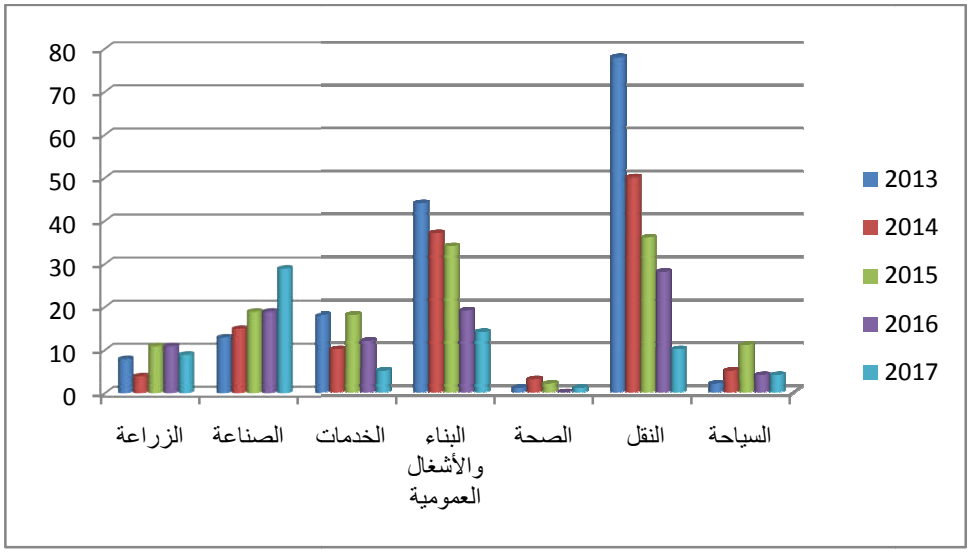

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من ANDI فرع غرداية

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الحصة الأكبر من المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة حازها قطاع النقل وهذا يعود إلى الإقبال الكبير للمستثمرين على الإستثمار في هذا القطاع ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية حيث تم التصريح بـ 148 مشروع ، ثم يأتي بعد ذلك كل من قطاع الصناعة و الزراعة، الخدمات بأعداد متفاوتة ، و تحصل قطاع الصحة على نسبة ضئيلة حيث قدر عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع بـ 07 مشاريع و هذا يرجع إلى أن هذا القطاع يتطلب تكاليف كبيرة مقارنة مع المشاريع الأخرى.

3- حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI وعدد مناصب الشغل خلال الفترة من 2013 إلى 2017:

الجدول رقم (2-14): حصيلة مشاريع المصرح بها من طرف ANDIوعدد مناصب الشغل

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد المؤسسات	164	124	131	93	72	584
مناصب الشغل	1265	640	1078	660	788	4431
النسبة %	28.54	14.44	24.32	14.90	17.78	100

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANDI

من أجل توضيح الجدول أعلاه قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي

الشكل البياني رقم (2-13):يوضح حصيلة مشاريع المدعمة من ANDIحسب مناصب الشغل

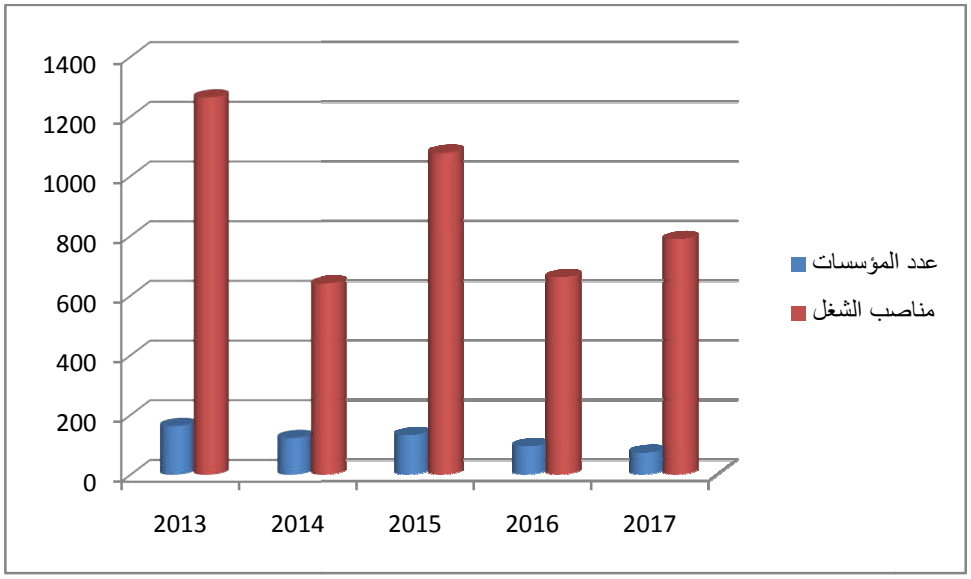

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف ANDIفرع غرداية

من خلال الشكل البياني يتضح أنه خلال سنة 2013 وصل عدد مناصب الشغل إلى 1265 و هي الفترة التي عرفت إقبال أكثر من طرف أصحاب المشاريع ثم تراجعت في الفترة الموالية بنسبة 14% ،لترتفع في سنة 2015 إلى 23.32% حيث بلغ عدد مناصب الشغل 1078 منصب ، ثم تراجعت في السنتين الأخيرتين و كان بينهما فارق طفيف و يعود هذا التراجع في السنوات الأخيرة إلى التعديلات التي عرفها القطاع حيث ألغى الإستفادة من الإمتيازاتالجبائية لمجموعة من النشاطات وإعطاء أهمية أكبر لقطاع الصناعة والسياحة إضافة إلى الفلاحة

4- حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب نوع الإستثمار خلال الفترة 2013-2017

الجدول رقم (2-15) : حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب نوع الإستثمار

نوع الإستثمار	عدد المؤسسات	النسبة%
إستثمارات محلية	590	99.66
إستثمارات أجنبية	02	0.33
المجموع	592	100

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANDIفرع غرداية

لتوضيح الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي :

الشكل البياني رقم (2-14) :يوضح حصيلة ANDI حسب نوع الإستثمار

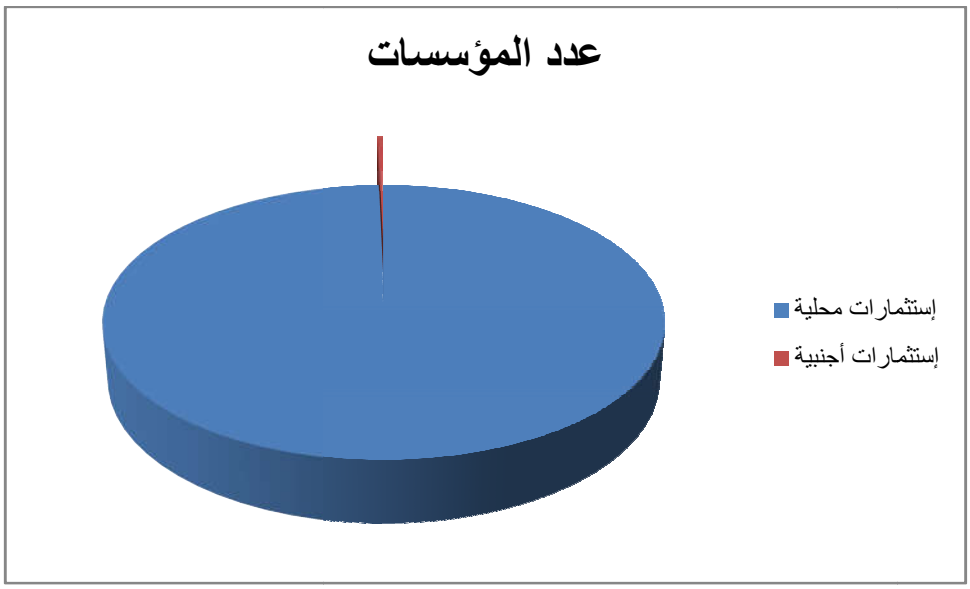

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANDI فرع غرداية

يقدر عدد الإستثمارات المحلية التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 99.66% من إجمالي قيمة الإستثمارات ، حيث عملت هذه النسبة على استحداث 4431 منصب شغل ، في حين كانت نسبة الإستثمارات الأجنبية تمثل 0.33% ، فهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإستثمارات المحلية و هذا يرجع إلى القوانين و التشريعات التي تحول دون استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

5- حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة حسب مراحل الإستثمار

الجدول رقم (2-16) : حصيلة المشاريع المصرح بها من طرف ANDI حسب مراحل الإستثمار

مراحل الإستثمار	عدد المؤسسات	النسبة%
مرحلة الإنشاء	382	64.52
مرحلة التوسعة	208	35.13
مرحلة إعادة التأهيل	02	0.33
المجموع	592	100

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANDIفرع غرداية

من أجل توضيح الجدول السابق أكثر قمنا بإعداد الشكل البياني الموالي.

الشكل البياني رقم (2-15) :يوضح حصيلة حصيلة ANDI حسب مراحل الإستثمار

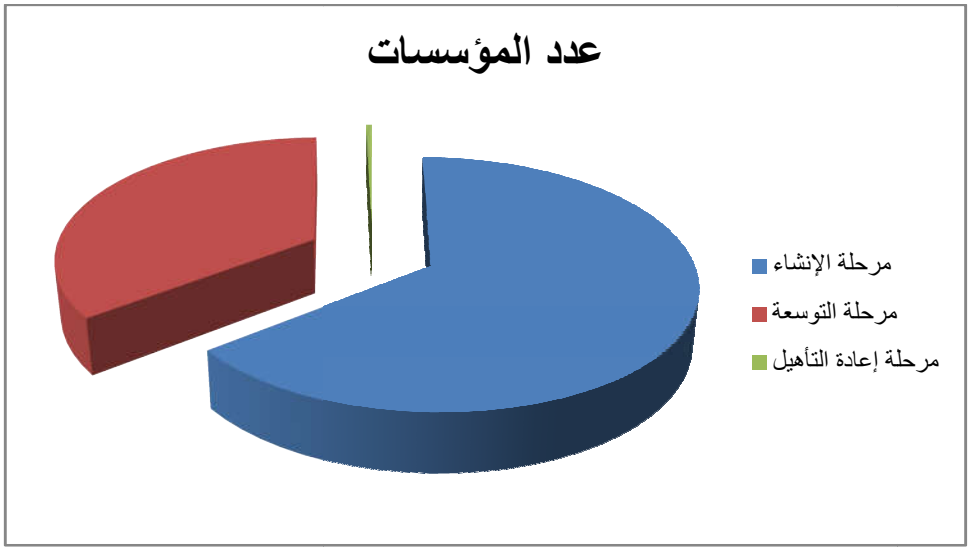

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على معطيات ANDI فرع غرداية

من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أغلب المؤسسات تستفيد من الدعم في مرحلة الإنشاء حيث بلغ عدد المؤسسات التي استفادت من الإمتيازات في هذه المرحلة 382 مؤسسة بنسبة 64.52%في حين أن المؤسسات التي في طور التوسعة بلغ عددها 208 مؤسسة بنسبة 35.13% ، أما في مرحلة إعادة التأهيل فكانت بنسبة 0.33%، و هذه النسبة تمثل مؤسستين فقط خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى نهاية 2017 ، و هذا يرجع إلى نقص معرفة المستثمرين بالإمتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

المطلب الثالث: مقارنة بين نتائج الوكالتين (ANDI،ANSEJ)

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المقارنة ما بين نتائج كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

الفرع الأول : مقارنة بين الوكالتين من خلال طريقة الدعم الذي تقدمه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تسعى كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى مرافقة ومساعدة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية ، حيث أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقوم بإقتناء قائمة العتاد الذي له علاقة مباشرة بنشاط المستثمر ، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تعطي للمستثمر حق إقتناء تجهيزاته دون دفع الرسوم الجبائية .

يستفيد من الإمتيازاتالجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كل مستثمر بشرط أن يكون النشاط الذي يقوم به غير موجود ضمن قائمة النشاطاة المستثناة من المزايا ، و أن يكون لدى

المستثمر سجل تجاري و في حالة عدم وجود هذا الأخير تشترط عليه الوكالة فتح سجل تجاري للإستفادة من المزايا ، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيشترط أن يكون الشاب بطالا و لا يزاول أي عمل ليتمكن من الإستفادة من التمويل.

تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارالإمتيازاتالجبائية للمستثمرين سواء في مرحلة الإنجاز أو في مرحلة التوسعة أو مرحلة إعادة التأهيل ، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمنح التمويل في مرحلة الإنجاز لكل شخص تتوفر فيه الشروط اللازمة أما مرحلة التوسعة لا يستفيد منها إلا الأشخاص الذين استفادو من تمويل مرحلة الإنجاز فقط .

باعتبار أن الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مهمتها الأساسية هي منح إمتيازاتجبائية لأصحاب المؤسسات فإن مدة الإعفاء الضريبي تصل إلى 10 سنوات ، في حين أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمنح 6 سنوات كأقصى مدة للإستفادة من الإعفاء الضريبي .

تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارالإمتيازاتالجبائية للمستثمرين سواء محليين أو أجانب و تعمل الوكالة على فتح شبابيك حتى خارج الدولة ليستفيد منها المستثمر الجزائري في الخارج ، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فينحصر التمويل الذي تقدمه على المستوى المحلي فقط .

الفرع الثاني: مقارنة بين حصيلة نتائج الوكالتين (ANSEJ،ANDI)

من خلال الجدول رقم (2-8) و الجدول رقم (2-12) و اللذان يوضحان حصيلة كل من الوكالتين حسب عدد المؤسسات و عدد مناصب الشغل المستحدثة ، نلاحظ أن عدد المؤسسات المستفيدة من الدعم عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يفوق عدد المؤسسات المستفيدة من الدعم عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، في السنوات الأربع على التوالي 2013، 2014،2015،2016 ما عدا في السنة الأخيرة 2017 ، حيث بلغ عدد المؤسسات المستفيدة من دعم ANSEJ 72 مؤسسة و عدد المؤسسات المستفيدة من الدعم في إطار ANDI 64 مؤسسة، في حين أن مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تقل عن مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف كل وكالة على التوالي:3238 ، 4431 ، حيث نجد أنه في كل سنوات الدراسة كان عدد المناصب أكثر بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، ما عدا سنة 2014.

نفسر ارتفاع عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على عدد المؤسسات المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات راجع إلى توجه الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل الحصول على التمويل بالإضافة إلى الإمتيازاتالجبائية و ذلك لإنشاء مؤسسة، أما فيما يخص الفارق بين عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالتين يرجع إلى أن المؤسسات المنشأة

في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لا تستطيع توفير مناصب شغل أوفر وهذا لأن أغلبها تكون في بداية نشاطها، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تستحدث مناصب شغل بنسبة أكبر وهذا راجع إلى زيادة كل من الإستثمار المحلي و الأجنبي .

الجدول رقم (2-17) : حصيلة نتائج الوكالتين حسب القطاعات و عدد مناصب الشغل المستحدثة

الوكالة / القطاع	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
الصناعة	**347**	**95**
البناء و الأشغال العمومية	**77**	**148**
الفلاحة	**356**	**43**
الخدمات	**680**	**63**
الحرف	**132**	/
النقل	/	**202**
السياحة	/	**26**
الصحة	/	**7**

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على المعطيات المقدمة من طرف وكالتي ANDI، ANSEJ فرع غرداية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك قطاعات مشتركة بين الوكالتين ، و هي الصناعة ، البناء و الأشغال العمومية ، الفلاحة ، الخدمات ، نجد أن أغلب المؤسسات الناشطة في هذه القطاعات توجهت إلى الإستفادة من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما عدا مؤسسات قطاع البناء و الأشغال العمومية نجد أن معظمها توجه إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

أما بخصوص قطاع الحرف و الصناعة التقليدية نجد أنه مدعم من طرف ANSEJ ، بينما نجده منعدم لدى ANDI لأنه ضمن قائمة النشاطات المستثناة من المزايا حسب ما نصت عليه المادة 06 من الأمر 96-01 المؤرخ في 10 يناير 1996.

بالنسبة لقطاع النقل يستفيد أصحاب مؤسسات النقل من دعم ANDI، بينما هو من القطاعات الملغاة لدى ANSEJابتداء من سنة 2011 .

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابَ ANSEJ والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDIفرع غارداية، و عن طريق جمع إحصائيات التشغيل بالوكالتين للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية نهاية 2017 ، و تحليلها و تفسيرها ، تبين لنا أن التمويلات التي تقدمها الوكالتين هي حلول فعالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فتح العديد من مناصب العمل خاصة في الآونة الأخيرة بالرغم من تراجع الطلب عليها .

خاتمة

خاتمة:

تزايدت الدراسات المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة من القرن العشرينفي العديد من الجوانب وخاصة تلك المتعلقة بالجانب التمويلي ومشاكله، وتعتبر هذه الدارسة من بين الدراسات التي حاولت إيجاد حلول للمشاكل التمويلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الهيئات المتخصصة في توفير الدعم والتمويل لهذه المؤسسات ومحاولة تقييم حصيلة دعم هذه الهيئات من حيث النقائص التي تواجهها ويتعرض لها أصحاب المؤسسات، والهدف الأساسي لهذه الدراسة هو معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجموعة من الهيئات التمويلية.

أولا: نتائج البحث

سمحت لنا هذه الدراسة باختبار فرضيات البحث والتي تعتبر كإجابة مبدئية للإشكالية الرئيسية، وهذامن خلال نفي أو إثبات كل فرضية تم وضعها في منطلق البحث، ومن خلال استعراض الفصلين السابقين تبينت لنا مجموعة من النتائج أبرزها:

من خلال الفصل الثاني تبين من الأرقام المتوصلإليها من خلال دراسة حصيلة الوكالتين بأن الاستراتيجية التنموية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية في حل مشاكلها استطاعت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي، كان لهاالأثر الواضح في ظهور عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عددها وإبراز دورها أكثر في تنميةالاقتصاد الوطني.

-وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

"تمكنت هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دعم الكثير من المشاريع الاستثمارية وحل المشاكل التي تواجهها في الجانب التمويلي، ودلالة على ذلك الزيادة السنوية المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انطلاقا من الفصل الأول وبالوقوف على مجموعة من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسعى في مجملها إلى تطوير وترقية هذا القطاع، فالبعض منها يسعى إلى توفير التمويل من خلال منح قروض بدون فائدة وتسهيل الحصول على القروض البنكية بمعدلات فائدة منخفضة، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك، وهذا ما تم التركيز عليه في هذا البحث من خلال التطرق إلى مجموعة من الوكالات والصناديق ، والبعض الآخر يسعى إلى تأهيلها وتحسين قدرتها التنافسية وتطوير أدائها وتشجيعها على الابتكار من خلال منحها امتيازات جبائية، ومن أمثلة هذه

البرامج نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وغيرها من البرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب.

- **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية:**

"تتعدد مجالات الدعم الذي تقدمه الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل تنمية هذا القطاع، منها ما هو مختص بالتمويل، الدعم في جانب التسيير والإدارة و الدعم من خلال تقديم التحفيزات الجبائية ....الخ

بعد دراسة الفصلين الأول والثاني نجد أن الدولة الجزائرية ركزت اهتمامها المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا مع مطلع التسعينيات بداية بإنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار والتي تحولت فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تهدف التي تطوير وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في البلاد، وانشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للتقليص من نسبة البطالة في الوطن وتشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع استثمارية ومرافقتهم خلال مرحلة الإجراءات أمام البنوك والإدارات العمومية، ثم العمل على إنشاء وازرة خاصة تتولى وتهتم بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بعدها تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تسعى إلى دمج الشباب العاطل عن العمل وتوفير فرص له من خلال مساعدته في إنشاء مشاريع خاصة به، وتوالى بعدها إنشاء العديد من البرامج والهيئات التي تسعى من خلالها الحكومة إلى تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

-وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة:

"تسعى الحكومة من خلال إنشاء الهيئات الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ترقيتها وتطويرها من أجل تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية ."

من خلال دراسة حصيلتي ANDI و ANSEJ فرعي غارداية تبين أن هناك العديد من المشاريع التي لقيت إقبالا، من طرف الشباب كما أن هناك إقبال عدد مقبول من المستثمرين على الوكالتين للإستفادة من مختلف الإمتيازات الممنوحة سواء التمويلية أو الجبائية ما يثبث أهمية المساهمة التي تقدمها هاتين الوكالتين على مستوى غرداية .

- **التوصيات:**

- تشجيع الحكومة على دعم إنشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق الخاصة (الجنوبية والهضاب العليا) بهدف الزيادة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره؛
- ضرورة التوجه إلى التمويل الذي يتناسب أكثر مع طبيعة عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحيط الذي تتواجد فيه، من خلال اللجوء إلى مؤسسات رأس المال المخاطر والاستفادة من خدماتها التمويلية والعمل على توعية المستثمرين بمجال عملها وانشاء مؤسسات رأس المال المخاطر بمختلف الجنسيات، وتوفير الدعم لها لتسهيل عملها وتوفير الظروف المناسبة لها، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات شركات الإيجار المتنوعة والتي أصبحت منتشرة في مختلف مناطق البلاد، والتوجه إلى أنواع التمويل المقدم من البنوك الإسلامية والذي يلائم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتنوع؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعيم الاستثمارية، بالإضافة إلى العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسييري والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة أو إيجاد صعوبة في عملية تسديد القروض؛ وضع برامج تكوينية للشباب المقبل على إنشاء مشاريع جديدة يتم من خلالها تقديم مجموعة من الاستشارات الفنية وتمكينهم من تعلم تقنيات التسيير وتنمية روح المقاولة لديهم وذلك بهدف إنشاءمشاريع استثمارية ناجحة ومتطورة تعمل على ترقية منتجاتها وتنمية قدرتها على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية؛

- **آفاق الدراسة:**

من خلال هذا البحث نوصي بضرورة القيام بدراسات حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من ناحية اقتراح آليات جديدة تعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتساعد في دعمها وتنميتها، أو من ناحية دراسة مدى نجاعة هذا النوع من المؤسسات في تطوير الاستثمارات المحلية للبلاد وجذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على تطوير وتنمية التجارة الخارجية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا : الكتب

1- باللغة العربية :

1- عبد المطلب عبد الحميد ، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009 .

2- عبد السلام عبد الغفور و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2001.

3- علام سمير ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2001.

4- عمر صخري ، إقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 3 ،2003.

5- مبارك لسلوس ،التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر 2004.

6- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، مطبعة دار البعث ، الجزء الأول ، الجزائر ، 1990 .7-

هيا جميل بشارات ، التمويل المصرفي في الإسلام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار النفائس ، الأردن ،2008 .

2-باللغة الأجنبية:

8-J-Lochord& D-gilbert, créer, rependreune petite entreprise, les éditionorganisation, France, 1997Y .HAMED : le financement des microsentreprises , gratice ,paris 2001 p 05

9- Olivier Tores, PME de Nouvelle approche, Economica, 1998.

10-Luc Bernet-Rollande, principes de technique bancaire ,duno,paris ,2002 .

ثانيا :المذكرات

1- باللغة العربية:

11- إبراهيم خملة ، دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –وكالة بسكرة- والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة بسكرة- للفترة ما بين 2010- 2016 ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016.

12- العايب ياسين ، " إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية" دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أطروحة دكتوراهفيالإقتصاد المالي ،جامعة منتوري ،قسنطينة 2011/2010.

13- برجي شهرزاد ، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ،تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 .

14- بن حميدة فتيحة ، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم التشغيل ورقلة للفترة من 2014/2009 ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة ورقلة ' 2015/2014 .

15 -مشري محمد الناصر،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية تبسة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف- 2001،

16- ليلى لولاشي،" التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة ،الجزائر 2005/2004.

17- مودع وردة ، أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGAM فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015) ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2016/2015 .

18- نسيمة سابق ، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)،أطروحة دكتوراه LMD ، تخصص إقتصاد مالي ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2016/2015.

19- هالم سليمة ، بعنوان"هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقيمية للفترة(2004-2014)، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاديات إدارة الأعمال ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2017/2016.

2- باللغة الأجنبية:

20 -OUSSAID AZIZ "Financement des petitesetMouyennesEntreprises , Cas des PME algériennes ,"Mémoire Magister en management des entreprises, universiteMouloudMammeri de tizé-ouzou ,2016

21-MIMOUNI YASSINE ,Le développement des PME et la bonne gouverance (casFiliale TRANS-CANAL /OUEST SPA UNIT'E RELIZANE)"Thèse de magisterEngouvernanced'entreprises ,UniversitéAbou-BELKAID-Tlemcen ,2011/2012.

ثالثا :الملتقياتوالمقالات

1- باللغة العربية :

22- بريش السعيد، سارة طبيب ،"البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني حول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ، يومي 13- 14 نوفمبر 2012.

23- جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز ، دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية ، ملتقى وطني حول ،إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوداي ، يومي 06 و07 ديسمبر 2017.

24- رحيم حسين، التجديد التكنولوجي كمدخل استراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول : تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 30- 29 أكتوبر2002.

25- زغيب مليكة ، " دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد05 ،2005، جامعة سطيف .

26- سحنون سمير ،بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف ،يومي 17- 18 أفريل 2006.

27- عبد الباقي روابح ، العابد لزهر، تشجيع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الإتحاد الأوروبي ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي بعنوان ، الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، يومي 18 و19 ماي 2011 ، جامعة،البليدة.

28- محمد راتوال ،وهيبة بن داودية ، بعض التجارب الدولية في عدم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 17 و18 أفريل 2006.

29- محمد زيدان ،" الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع سنة 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف.

30- ميلود تومي ، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، يومي 17 و18 أفريل 2006.

2- باللغة الأجنبية :

31-FadouaAnairi ,SaidRadi ,"Soureesde Financement des petites et MoyennesEntereprises (PME) etcontraintes de survieEurropeanSeptember 2017 ,N°25 ,UniversiteMohoumed ,V de Rabat ,Maroc ,2017 .

رابعا :المراسيم و الجرائد الرسمية

32- الجريدة الرسمية ، المادة 5 من القانون 02/17 المؤرخ في : 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة ، العدد 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017

33- الجريدة الرسمية ، المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-78 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ25 فيفري 2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، العدد 13 .

34- الجريدة الرسمية ، المادة 02 من المرسوم التنفيذي 03-79 والمؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ25 فيفري 2003 والذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، العدد 13.

35- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03- 80 والمؤرخ في24 ذي الحجة 1423 الموافق لـ 25فيفري 2003 والمتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه و وعمله، العدد 13.

36-الجريدة الرسمية ،المواد: 02-04-05 المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وتحديد قانونه الأساسي ،العدد 74.

37- الجريدة الرسمية ،المواد: 06-07-13 ،المرسوم التنفيذي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد27

38- الجريدة الرسمية ،المادتين 01 - 03 ،المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 26محرم 1415 الموافق لـ .06جويلية1994 المتضمن إنشاء القانون الأساسي للصندوق للتأمين عن البطالة ،العدد 44،

39- الجريدة الرسمية ، المادة 04، 05 المرسوم التنفيذي رقم 94-188 ، مرجع سبق ذكره،ص06.

40- الجريدة الرسمية ،المواد 02 -08-12 ،المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي ،العدد 06.

41- الجريدة الرسمية ،المادتين 01-13 المرسوم التنفيذي 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 03جانفي 2004 ،والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض إستثمار البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين 35-50 سنة وتحديد قانونها الأساسي ،العدد03

42- الجريدة الرسمية ، المادتين 01-05المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 08 سبتمبر 1996 ، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونه الأساسي ،العدد 52.

43- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية في تسييرالقرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 06 الصادرة بتاريخ 2004/10/25

44- الجريدة الرسمية رقم: 47 الأمر رقم:01-03 المؤرخ في:2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادرة بتاريخ: 22 جانفي 2001.

45- الجريدة الرسمية، المواد 05,01،المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ، العدد 52 .

46- الجريدة الرسمية ،المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 356/06 مؤرخ في رمضان 1427 الموافق لـ 9 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها، العدد 64 ص 14.

47-الجريدة الرسمية ، المادة 22 ،الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 01 جمادي الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 74

48- الجريدة الرسمية ، المادة 01 ، المرسوم التنفيدي رقم 06-356 ، المؤرخ في رمضان 1427 الموافق لـ 09 أكتوبر 2006 ، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و تنظيمها و سيرها ، العدد 64.

خامسا :المواقع الإلكترونية :

49 www.ansej.org.dz -- 10 :35 , 27/05/2018 ,le

50 www.andi.dz- le 23:30,, 2018/05/30 -

الملاحق

الملحق رقم 01: إنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثنائي)

الملحق رقم 02: إنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي)

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة
التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 -قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

الملحق رقم 03: دليل إنشاء مؤسسة مصغرة

الملحق رقم 04: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الفترة 2013-2017

احصائيات من01 جانفي 2012 الى 31 ديسمبر 2017

المرحلة	مرحلة الانجاز		مرحلة التوسعة	
شكل التمويل	ثنائي	ثلاثي	ثنائي	ثلاثي
عدد المشاريع الممولة	**95**	**1484**	**7**	**10**

الملفات المتحصلة على الموافقة البنكية	مرحلة الإنجاز	مرحلة التوسعة
BADR	554	2
BDL	291	3
BEA	152	1
BNA	446	0
CPA	187	3
المجموع	**~~1630~~**	**9**

المؤسسات التي دخلت مرحلة الاستغلال	**مرحلة الانجاز**	**مرحلة التوسعة**
العدد	**631**	**10**
تكلفة المشاريع الاجمالية (دج)	**2 308 528 807,00**	**43 094 115,00**

القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
الصناعة	347	469
الاشغال العمومية والبناء	77	109
الفلاحة	356	466
الخدمات	680	893
الحرف	132	163
المجموع	**1592**	**2100**

عدد المشاريع الممولة حسب القطاع و السنة

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصناعة	52	66	118	87	19	5
الاشغال العمومية والبناء	15	17	23	11	5	6
الفلاحة	65	31	121	66	43	30
الخدمات	216	193	156	72	28	16
الحرف	25	16	24	28	32	7
المجموع	**373**	**323**	**442**	**264**	**127**	**64**

الملحق رقم 05: إحصائيات الوكالة الوطنيةلتطوير الاستثمار سنة 2013

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	Agriculture	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL MENIAA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	5	107	1 160
HASSI FEHAL	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	2	17	469
HASSI GARA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	1	9	40
Total		8	133	1 669

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	Santé	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Santé	1	6	168
Total		1	6	168

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	Tourisme	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Tourisme	1	36	479
ZELFANA	Tourisme	1	9	77
Total		2	45	556

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	Transport	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Transports et auxiliaires des transports	9	14	134
BOUNOURA	Transports et auxiliaires des transports	5	15	75
DHAAYET BENDHAHOUA	Transports et auxiliaires des transports	4	8	58
EL ATTEUF	Transports et auxiliaires des transports	1	3	31
EL GUERRARA	Transports et auxiliaires des transports	4	8	29
EL MENIAA	Transports et auxiliaires des transports	11	96	477
GHARDAIA	Transports et auxiliaires des transports	24	96	459
HASSI GARA	Transports et auxiliaires des transports	6	11	76
MANSOURA	Transports et auxiliaires des transports	1	5	12
METLILI	Transports et auxiliaires des transports	10	18	105
ZELFANA	Transports et auxiliaires des transports	3	13	62
Total		78	287	1 517

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Chimie, caoutchouc, plastique	4	24	97
GHARDAIA	Chimie, caoutchouc, plastique	1	10	4
BOUNOURA	Eau, énergie	1	30	150
GHARDAIA	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	2	62	181
BERRIANE	Industries diverses	1	10	74
GHARDAIA	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	70	76
GHARDAIA	Industries textiles, bonneterie, confection	2	170	42
EL MENIAA	Matériaux de construction, céramique, verre	1	30	255
Total		13	406	878

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	Services	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL MENIAA	Services et travaux publics pétroliers	1	4	39
METLILI	Services et travaux publics pétroliers	1	2	12
BERRIANE	Services fournis aux entreprises	2	10	45
BOUNOURA	Services fournis aux entreprises	3	39	549
DHAAYET BENDHAHOUA	Services fournis aux entreprises	1	3	3
EL MENIAA	Services fournis aux entreprises	1	9	10
GHARDAIA	Services fournis aux entreprises	3	12	25
HASSI GARA	Services fournis aux entreprises	1	4	7
METLILI	Services fournis aux entreprises	5	29	715
Total		18	112	1 405

DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

Communes	BTHP	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Bâtiment et travaux publics	2	4	66
BOUNOURA	Bâtiment et travaux publics	2	53	406
EL ATTEUF	Bâtiment et travaux publics	1	1	13
EL GUERRARA	Bâtiment et travaux publics	4	14	93
EL MENIAA	Bâtiment et travaux publics	6	82	1 520
GHARDAIA	Bâtiment et travaux publics	4	15	33
HASSI GARA	Bâtiment et travaux publics	2	8	28
METLILI	Bâtiment et travaux publics	18	77	821
SEBSEB	Bâtiment et travaux publics	1	2	11
ZELFANA	Bâtiment et travaux publics	4	20	83

الملحق رقم 06: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2014

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Communes	Tourisme	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Tourisme	3	45	360
ZELFANA	Tourisme	2	22	541
Total		5	67	901

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Communes	Santé	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Santé	3	59	1 638
Total		3	59	1 638

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Communes	Agriculture	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL MENIAA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	4	34	748
Total		4	34	748

DU 01/01/2014 **AU** 31/12/2014

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Chimie, caoutchouc, plastique	1	7	74
EL GUERRARA	Chimie, caoutchouc, plastique	2	16	89
GHARDAIA	Chimie, caoutchouc, plastique	2	16	92
BOUNOURA	Eau, énergie	1	30	150
EL MENIAA	Eau, énergie	1	10	1 059
METLILI	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	1	13	35
BERRIANE	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	2	18	459
BOUNOURA	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	2	39	128
GHARDAIA	Industries textiles, bonneterie, confection	1	2	5
BERRIANE	Matériaux de construction, céramique, verre	1	6	40
EL ATTEUF	Matériaux de construction, céramique, verre	1	33	19

DU 01/01/2014 AU 31/12/2014

Communes	Services	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Services fournis aux entreprises	2	8	16
EL GUERRARA	Services fournis aux entreprises	1	2	13
GHARDAIA	Services fournis aux entreprises	1	7	3
HASSI FEHAL	Services fournis aux entreprises	1	4	10
METLILI	Services fournis aux entreprises	2	9	17
ZELFANA	Services fournis aux entreprises	1	10	250
GHARDAIA	Services marchands fournis aux ménages	1	2	9
ZELFANA	Services marchands fournis aux ménages	1	5	11

DU 01/01/2014 AU 31/12/2014

Communes	BTHP	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Bâtiment et travaux publics	4	16	206
EL ATTEUF	Bâtiment et travaux publics	1	2	17
EL GUERRARA	Bâtiment et travaux publics	3	8	49
EL MENIAA	Bâtiment et travaux publics	4	17	290
GHARDAIA	Bâtiment et travaux publics	13	47	319
HASSI GARA	Bâtiment et travaux publics	1	4	38
METLILI	Bâtiment et travaux publics	10	41	519
ZELFANA	Bâtiment et travaux publics	1	2	10
Total		37	137	1 447

DU 01/01/2014 AU 31/12/2014

Communes	Transport	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Transports et auxiliaires des transports	8	19	552
BOUNOURA	Transports et auxiliaires des transports	4	15	152
DHAAYET BENDHAHOUA	Transports et auxiliaires des transports	4	10	59
EL ATTEUF	Transports et auxiliaires des transports	1	2	10
EL GUERRARA	Transports et auxiliaires des transports	2	3	21
EL MENIAA	Transports et auxiliaires des transports	5	20	117
GHARDAIA	Transports et auxiliaires des transports	14	24	183
HASSI GARA	Transports et auxiliaires des transports	1	2	11
METLILI	Transports et auxiliaires des transports	10	10	70
ZELFANA	Transports et auxiliaires des transports	1	1	5
Total		50	106	1 181

الملحق رقم 07: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2015

DU 01/01/2015 **AU** 31/12/2015

Communes	Tourisme	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL ATTEUF	Tourisme	1	19	40
EL GUERRARA	Tourisme	1	30	211
GHARDAIA	Tourisme	1	44	141
HASSI GARA	Tourisme	2	30	102
MANSOURA	Tourisme	1	8	6
METLILI	Tourisme	4	60	524
ZELFANA	Tourisme	1	33	522
Total		11	224	1 546

DU 01/01/2015 **AU** 31/12/2015

Communes	Santé	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Santé	1	3	29
ZELFANA	Santé	1	40	143
Total		2	43	172

DU 01/01/2015 **AU** 31/12/2015

Communes	Agriculture	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	1	7	43
EL MENIAA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	8	96	1 688
HASSI GARA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	2	18	301
Total		11	121	2 032

DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Chimie, caoutchouc, plastique	1	6	29
EL MENIAA	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	1	10	1 059
METLILI	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	1	7	12
EL ATTEUF	Industries diverses	1	9	87
EL MENIAA	Industries diverses	1	10	49
GHARDAIA	Industries diverses	1	10	72
METLILI	Industries diverses	1	8	19
EL ATTEUF	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	10	48
METLILI	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	3	27
BERRIANE	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	1	6	6
BOUNOURA	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	1	5	36

DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL ATTEUF	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	1	9	27
GHARDAIA	Industries textiles, bonneterie, confection	1	60	529
BERRIANE	Matériaux de construction, céramique, verre	1	69	1 226
EL ATTEUF	Matériaux de construction, céramique, verre	2	23	299
EL MENIAA	Matériaux de construction, céramique, verre	1	9	33
METLILI	Matériaux de construction, céramique, verre	1	13	122
HASSI FEHAL	Mines, carrières	1	16	361
Total		19	283	4 041

DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

Communes	Services	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Services fournis aux entreprises	2	6	81
BOUNOURA	Services fournis aux entreprises	2	4	18
EL GUERRARA	Services fournis aux entreprises	2	6	15
EL MENIAA	Services fournis aux entreprises	5	12	113
GHARDAIA	Services fournis aux entreprises	2	9	14
HASSI GARA	Services fournis aux entreprises	1	5	6
METLILI	Services fournis aux entreprises	2	12	109
BOUNOURA	Services marchands fournis aux ménages	1	2	8
METLILI	Services marchands fournis aux ménages	1	2	4
Total		18	58	368

DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

Communes	BTHP	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Bâtiment et travaux publics	3	16	119
EL ATTEUF	Bâtiment et travaux publics	1	10	32
EL GUERRARA	Bâtiment et travaux publics	3	14	67
EL MENIAA	Bâtiment et travaux publics	5	27	476
GHARDAIA	Bâtiment et travaux publics	14	108	930
HASSI FEHAL	Bâtiment et travaux publics	2	8	37
HASSI GARA	Bâtiment et travaux publics	1	3	17
MANSOURA	Bâtiment et travaux publics	3	10	51
METLILI	Bâtiment et travaux publics	1	2	12
ZELFANA	Bâtiment et travaux publics	1	8	73
Total		34	206	1 814

DU 01/01/2015 AU 31/12/2015

Communes	Transport	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Transports et auxiliaires des transports	2	2	25
BOUNOURA	Transports et auxiliaires des transports	2	9	82
DHAAYET BENDHAHOUA	Transports et auxiliaires des transports	4	8	64
EL GUERRARA	Transports et auxiliaires des transports	3	4	28
EL MENIAA	Transports et auxiliaires des transports	11	87	449
GHARDAIA	Transports et auxiliaires des transports	7	18	153
HASSI GARA	Transports et auxiliaires des transports	2	9	118
METLILI	Transports et auxiliaires des transports	3	3	18
ZELFANA	Transports et auxiliaires des transports	2	3	20
Total		36	143	957

الملحق رقم 08: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2016

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL ATTEUF	Matériaux de construction, céramique, verre	1	8	147
GHARDAIA	Matériaux de construction, céramique, verre	1	6	12
METLILI	Matériaux de construction, céramique, verre	1	16	92
BERRIANE	Mines, carrières	1	6	98
Total		19	188	1 347

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Tourisme	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
ZELFANA	Tourisme	4	88	1 093
Total		4	88	1 093

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Agriculture	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	1	7	12
EL MENIAA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	4	24	283
HASSI FEHAL	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	2	14	81
HASSI GARA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	4	41	620
Total		11	86	996

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Chimie, caoutchouc, plastique	1	6	60
BOUNOURA	Chimie, caoutchouc, plastique	2	23	146
HASSI GARA	Chimie, caoutchouc, plastique	1	12	34
METLILI	Chimie, caoutchouc, plastique	1	31	176
BOUNOURA	Industries diverses	1	8	10
EL MENIAA	Industries diverses	1	10	248
GHARDAIA	Industries diverses	3	30	102
BOUNOURA	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	6	60
BOUNOURA	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	1	8	97
GHARDAIA	Industries textiles, bonneterie, confection	1	2	23
BERRIANE	Matériaux de construction, céramique, verre	2	16	42

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Transport	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Transports et auxiliaires des transports	3	63	764
BOUNOURA	Transports et auxiliaires des transports	6	18	230
DHAAYET BENDHAHOUA	Transports et auxiliaires des transports	3	7	61
EL MENIAA	Transports et auxiliaires des transports	3	6	62
GHARDAIA	Transports et auxiliaires des transports	8	64	387
HASSI GARA	Transports et auxiliaires des transports	2	4	47
METLILI	Transports et auxiliaires des transports	3	5	33
Total		28	167	1 584

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	BTHP	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Bâtiment et travaux publics	1	6	114
EL GUERRARA	Bâtiment et travaux publics	3	10	62
EL MENIAA	Bâtiment et travaux publics	4	13	168
GHARDAIA	Bâtiment et travaux publics	3	40	475
HASSI GARA	Bâtiment et travaux publics	4	15	130
METLILI	Bâtiment et travaux publics	4	11	131
Total		19	95	1 081

DU 01/01/2016 **AU** 31/12/2016

Communes	Services	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Services fournis aux entreprises	2	8	29
BOUNOURA	Services fournis aux entreprises	2	6	50
EL MENIAA	Services fournis aux entreprises	2	6	20
GHARDAIA	Services fournis aux entreprises	2	5	17
HASSI GARA	Services fournis aux entreprises	3	8	64
METLILI	Services fournis aux entreprises	1	3	27
Total		12	36	207

الملحق رقم 09: احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2017

Communes	Tourisme	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Tourisme	2	139	2 024
METLILI	Tourisme	1	15	332
ZELFANA	Tourisme	1	69	300
Total		4	223	2 657

DU 01/01/2017 **AU** 31/12/2017

Communes	Santé	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
GHARDAIA	Santé	1	6	66
Total		1	6	66

DU 01/01/2017 **AU** 31/12/2017

Communes	Agriculture	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	1	7	53
EL MENIAA	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	4	18	199
HASSI FEHAL	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	3	18	367
SEBSEB	Agriculture, Pêche, Chasse, Sylviculture, Exploitation forestière	1	11	58
Total		9	54	678

DU 01/01/2017 **AU** 31/12/2017

Communes	Services	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
EL ATTEUF	Services fournis aux entreprises	3	7	38
METLILI	Services fournis aux entreprises	2	18	89
Total		5	25	127

DU 01/01/2017 **AU** 31/12/2017

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Chimie, caoutchouc, plastique	4	19	304
EL GUERRARA	Chimie, caoutchouc, plastique	1	5	28
GHARDAIA	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	1	3	13
METLILI	Industries agroalimentaire, tabacs, allumettes	2	33	136
BERRIANE	Industries diverses	1	5	35
BOUNOURA	Industries diverses	3	52	157
EL ATTEUF	Industries diverses	1	10	16
EL MENIAA	Industries diverses	1	10	1 081
BOUNOURA	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	7	43
EL GUERRARA	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	10	65
GHARDAIA	Industries du bois, liège, papier, imprimerie	1	5	56

DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

Communes	Industrie	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
DHAAYET BENDHAHOUA	Industries sidérurgique, métallique, mécanique, électronique	1	2	20
GHARDAIA	Industries textiles, bonneterie, confection	3	69	631
BOUNOURA	Matériaux de construction, céramique, verre	1	50	33
EL ATTEUF	Matériaux de construction, céramique, verre	1	3	31
EL MENIAA	Matériaux de construction, céramique, verre	1	13	153
GHARDAIA	Matériaux de construction, céramique, verre	2	8	17
METLILI	Matériaux de construction, céramique, verre	1	19	475
BERRIANE	Mines, carrières	1	24	580
METLILI	Mines, carrières	1	7	31
Total		29	354	3 904

DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

Communes	BTHP	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BERRIANE	Bâtiment et travaux publics	2	24	254
BOUNOURA	Bâtiment et travaux publics	1	4	59
EL GUERRARA	Bâtiment et travaux publics	1	10	29
EL MENIAA	Bâtiment et travaux publics	2	11	31
GHARDAIA	Bâtiment et travaux publics	3	12	82
HASSI GARA	Bâtiment et travaux publics	1	5	32
METLILI	Bâtiment et travaux publics	4	17	328
Total		14	83	814

DU 01/01/2017 AU 31/12/2017

Communes	Transport	Nbr-Projets	Nbr-Emplois	Montant en MDA
BOUNOURA	Transports et auxiliaires des transports	1	1	16
DHAAYET BENDHAHOUA	Transports et auxiliaires des transports	1	3	48
EL GUERRARA	Transports et auxiliaires des transports	1	1	13
EL MENIAA	Transports et auxiliaires des transports	2	12	80
GHARDAIA	Transports et auxiliaires des transports	3	8	69
METLILI	Transports et auxiliaires des transports	2	18	461
Total		10	43	687